

PROVISIONAL

A/47/PV.29
5 November 1992

الجمعية العامة



ARABIC

الدورة السابعة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرجي مؤقت للجلسة التاسعة والعشرين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الأربعاء ، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ ، الساعة ١٥/٠٠

(الغلبين)

السيدة اسكالر
(ناتبة الرئيس)

الرئيس :

المناقشة العامة [٩] (تابع)

بيان كل من :

السيد مؤمن (جزر القمر)
السيد مبا اكوا ميكو (غينيا الاستوائية)
السيد مونلو (ملاوي)
السيد موسى (بليز)
السيد يونغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين)
السيد موزيس (ولايات ميكرونيزيا الموحدة)

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

نظرا لغياب الرئيس تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة امكار (الغلبين) .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد مؤمن (جزر القمر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إنه لواجب محبب الى نفسي بمفة خاصة أن انقل الى السيد غانيف ، بالنيابة عن شعب وحكومة جمهورية القمر الاتحادية الاسلامية ، تهانئا الحارة القلبية على انتخابه بجدارة لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين . وإننا لعظيموا الثقة بهـ أن كفاءته الدبلوماسية البارزة ستضمن النجاح التام لعمالنا .

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب للسيد سمير الشهابي ممثل المملكة العربية السعودية عن رضائنا التام واعجابنا الشديد بأسلوبه الفعال في إدارة أعمال الجمعية العامة في دورتها الماضية .

واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة السعيدة لكي أتمنى للأمين العام السيد بطرس بطرس غالي كل النجاح في اضلاعه بالمهمة النبيلة السامية التي عهدنا بها اليه . وأنا أؤكد للشقيق والصديق العزيز أنه سيحظى بدعم بلدي جمهورية القمر الاتحادية الاسلامية الذي لا يكل له في جهوده الرامية لضمان قيام الأمم المتحدة بالدور الذي يرجى منها القيام به . إن انتخابه مصدر فخر لافريقيا والعالم العربي . فانتخابه يعبر أيضا عن مكانة بلده العظيم مصر ودورها الحيوي على الساحة الدولية . إن اصراره على بث حياة جديدة في منظمنا ، لتعزيز دورها وفعاليتها ، يمنحنا أسبابا للأمل العظيم في مستقبلها .

وتحتوي "خطة للسلام" التي قدمها الأمين العام - وهي وثيقة أعدها بعد اجتماع قمة مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير الماضي على اقتراحات محددة تستوجب اهتمام الدول الاعضاء . وأود في هذا الصدد أن أعبر عن ارتياحنا التام للأفكار الوثيقة الملة التي استطاع الأمين العام أن يطرحها في مثل هذه الفترة القصيرة . ونرى أن

اقتراحاته تستوجب من المجتمع الدولي أن ينعم فيها النظر بعناية شديدة حتى يضمن استخلاص أقصى قدر من الفائدة من هذه الاقتراحات .

ويشارك وفد جزر القمر الاعضاء الذين رحبوا بالفعل بحرارة بالدول التي انضمت مؤخرا الى عضوية المنظمة .

إن الدورة السابعة والاربعين للجمعية العامة تعقد في فترة يفتح فيها العالم صفحة جديدة في تاريخه . وتبعث التحولات العميقة البعيدة المرمى التي مر بها كوكبنا على مدى السنوات الاربع الماضية على التشجيع . وتختفي سرعة المواجهات الايديولوجية الشاملة وتتساقط الحكومات الدكتاتورية والغاشيستية واحدة إثر الأخرى . ونشهد تجديدا للحرية والمساواة واحترام كرامة الانسان .

لقد انتهت الحرب الباردة ، وتنفس العالم الصعداء . واتيحت لمنظمتنا فرصة لم يسبق لها مثيل لأن تفضلع بالولاية الموكولة اليها بمقتضى الميثاق . ولكن لسوء الحظ ، فما أن بدأنا نبتهج بنهاية الحرب الباردة ، بما كانت تنطوي عليه من تهديد بالتدمير النووي ، وفي فترة كان من حقنا فيها أن نأمل في قيام عالم أكثر سلميا ، حيث ينبغي أن تعطى الاولوية للقضاء على المجاعة والمرض ، حتى ظهرت الى الوجود وييلات أخرى وجعلت الاتجاهات الحالية في الشؤون الدولية أكثر هشاشة .

وظهرت على المسرح صراعات وفيره العدد ، لم يكن أحد سابقا يتصدر حدوثها ، ولكل صراع من هذه الصراعات سماته الخاصة ويتعين تسويته بصورة دقيقة .

وفي المجال السياسي ، إن الصراعات القديمة مثل الصراع في الشرق الاوسط وفي فلسطين وصراع الغمل العنصري لا تزال قائمة وقد أضيفت اليها أزمات جديدة مثل أزمة الصومال وأزمة البوسنة والهرسك ، وإذا لم تحل هذه الصراعات في الوقت المناسب فقد يتضح أنها تهديد للسلم والامن الدوليين .

وفيما يتعلق بالبوسنة والهرسك ، يعتقد بلدي أن هذه ليست حربا أهلية على الإطلاق ولكنها عمل عدواني مرتكب ضد دولة ناشئة بواسطة قوات صربيا والجبل الأسود . ولذلك ، نشاطر المجتمع الدولي إدانته بغير تحفظ لهذا العمل الخسيس ، الذي يشكل انتهاكا للحقوق الاساسية لشعب البوسنة والهرسك وخرقا للمبادئ التي يستند ميشاقنا اليها .

ولذلك السبب ، نؤيد قرارات الامم المتحدة ومقررات مؤتمر لندن الاخير بهذا الشأن . كما أننا نسهم في تنفيذ مقرر الجمعية العامة بحرمان جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من الخلافة التلقائية في مقعد يوغوسلافيا السابقة ، ونؤيد المبادرة التي تقضي باعلان المجال الجوي للبوسنة والهرسك منطقة يحظر فيها الطيران . ونأمل في اتخاذ خطوات أخرى لاستعادة السلم والاستقرار في ذلك الجزء من البلقان . ونحث مجلس الامن ، وهو الهيئة الرئيسية المسؤولة عن صون السلم والامن الدوليين ، على اعادة النظر في هذه المسألة على نحو مفصل كامل بغرض وضع حد للعدوان ، حسبما توضحه المادة ٤٢ من ميشاق الامم المتحدة .

غير أننا على دراية بتردد مجلس الامن في استخدام الوسائل الموضحة في المادة ٤٢ من الميثاق لاييقاف هذا العدوان . ولذلك نشجع المجلس على رفع حظر الاسلحة المفروض على البوسنة والهرسك حتى يمكن لشعبها ، بمساعدة البلدان الصديقة ، ممارسة حقه المشروع في الدفاع عن النفس طبقا للمادة ٥١ من الميثاق .

ونحن بالمثل مُنشغلو البال بالصراع المسلح بين مختلف الفصائل الصومالية ، الذي أدى الى فرار المواطنين والمجاعة . ولم يؤد استمرار هذا الصراع المسلح ،

بالإضافة الى الكوارث الطبيعية التي حاقت بذلك البلد ، الا لزيادة معاناة الشعب الصومالي ، وترتبت عليها نتائج مؤسفة ، وعلى وجه الخصوص فقد الآلاف من الأرواح البشرية .

ويبدو لنا أن الاقتراح الذي عرض على بلدان حركة عدم الانحياز في جاكارتا في شهر أيلول/سبتمبر الماضي ، والذي يقضي بعقد مؤتمر للمصالحة الوطنية لتشكيل وحدة الصومال ، هو السبيل الوحيد للتوصل الى حل نهائي لهذا الصراع المؤسف . وتتوجه حكومتي ببناء جدي الى المجتمع الدولي بأسره بتوصيل مزيد من المساعدة الى هذا الشعب الذي يواجه هذه المصاعب الهائلة .

وقد ظهرت في الجنوب الافريقي علامات مشجعة . وبالتالي ، ترحب حكومة جزر القمر بالانتخابات الحرة الديمقراطية التي جرت في انغولا . ونأمل أن يحقق ذلك البلد في النهاية سلاما دائما بعد مضي أعوام عديدة على الحرب الأهلية .

وفضلا عن ذلك نأمل في أن يكون من الممكن ، بعد اجراء مفاوضات السلم في روما والاتفاق المبرم مؤخرا في بوتسوانا بين حركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية (رينامو) وحكومة مايونو ، ايجاد أرضية مشتركة دون ابطاء حتى يتمكن أصدقائنا وجيراننا في موزامبيق أيضا من استعادة سلمهم واستقرارهم .

وفي جنوب افريقيا ، أعطتنا التغيرات التي حدثت منذ الافراج عن نيلسون مانديلا كل الأسباب للاعتقاد بأن ذلك البلد ملتزم على نحو لا رجعة فيه بتطبيق الديمقراطية في مناحي حياته السياسية والاجتماعية والاقتصادية . ول سوء الحظ ، فإن أحداث بويباتونغ والمذابح الأخيرة في سيسكاي قد أحبطت آمالنا في أن يقدم ، في وقت قريب ، كل مجتمع موحد وديمقراطي وغير عنصري حقا في جنوب افريقيا .

وأود ، فيما يتعلق بموضوع البلد ذاته ، أن أعرب عن الأمل الكبير الذي نعلقه على الاجتماع الأخير بين مانديلا ودي كليرك . أما أكثر آمالنا جدية فيتمثل في امكان استئناف المفاوضات لاقامة حكومة تمثيلية في أقرب وقت ممكن وفي اكتساب الديمقراطية والقانون في نهاية المباراة .

وتدعونا التطورات في المحراء الغربية للاعتقاد بإمكان إيجاد حل لهذه المشكلة في المستقبل القريب . ونحن نرحب بالمناخ السائد حالياً والذي يبرهن على استعداد أطراف الصراع للاسهام في إيجاد حل بالوسائل السلمية . ونشيد أيضاً بجهود الأمين العام للأمم المتحدة في هذا الخصوص ونشجعه فيما يبذله من جهود لتحقيق حل سريع للمشكلة .

وما برحت أزمة الشرق الأوسط من أكبر التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان ، ولب هذه الأزمة هو المشكلة الفلسطينية . وتمثل هذه المشكلة حقا تحديا كبيرا ويجب أن تواجه منظمنا هذه المشكلة لتقوية موثوقيتها ولتعزيز موقفها على الساحة الدولية .

وفي ضوء المبادئ المبينة في الميثاق والاعلان العالمي لحقوق الانسان ، إن استمرار تعرض الشعب الفلسطيني ، لأعمال وحشية من قبل السلطات الاسرائيلية ، خلال نضاله للمطالبة بحقه غير القابل للتصرف في انشاء وطن قومي ، مسألة لا تحتل هنا . وإذ يأمل المجتمع الدولي في تسوية للأزمة الفلسطينية ، فإنه يعلق أملا كبيرا على المؤتمر الدولي للسلم في تلك المنطقة . وهذا ، بوضوح تام ، هو الوسيطة الوحيدة لتمكن إيجاد حل قابل للبقاء للمشكلة بوسائل سلمية . وهكذا فإن الروح الجديدة التي تميز العلاقات الدولية وما أبدته الأطراف المعنية من استعداد ظهر حالياً بوضوح ، يتيح لنا الأمل في أن تستمر عملية السلم التي بُدئت في تشرين الأول/أكتوبر الأخير ، وأن تؤدي الى نتيجة مارة لهذه الحالة . وتواصل حكومة جزر القمر ، التي ما برح تأييدها لكفاح الشعب الفلسطيني محتفظا بقوته ، الاعتقاد بأن حل المشكلة الفلسطينية يتضمن بالضرورة مراعاة المطالبة العادلة لذلك الشعب ، وهي المطالبة بحق انشاء وطن قومي .

ولن تتمكن منطقة الخليج من مداواة الجراح التي سببها العدوان على الكويت واحتلالها من جانب العراق ، مادام العراق لم يتخل عن دعاواه غير المبررة ضد دولة الكويت وما دام السجناء الكويتيون في العراق لم يعادوا الى بلدهم في سلامة

وباحترام . وترى جمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية أن الشروط الضرورية لحل مسألة السلم في هذه المنطقة مسؤولية تقع كلية على كاهل العراق .

وإذ نتحول الى منطقة أخرى ، نشير بسرور الى تحسن في الحالة السائدة في شبه الجزيرة الكورية نتيجة للجهود المشتركة التي يبذلها شمال ذلك البلد وجنوبه لايجاد حل سريع للمشكلة . وقد عانى الشعب الكوري طويلا من تقسيم بلده وحاد الوقت لان يقدم المجتمع الدولي مساندته بغرض تحقيق اعادة توحيدده .

وفي هذا الخصوص ، ترحب حكومتنا بانفاذ اتفاق المصالحة وعدم الاعتداء والتبادلات والتعاون بين الطرفين كما ترحب بالاعلان المشترك بجعل شبه الجزيرة الكورية مجردة من الاسلحة النووية .

وبالمثل ، تبدو الحالة في كمبوديا اليوم مبشرة بالخير أكثر من ذي قبل فيما يتعلق بالتوصل إلى حل نهائي للمشكلة . وتدرك الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأمره أن إعادة إحلال السلم في ذلك البلد تتضمن بالضرورة إيجاد حل سياسي شامل ينتج عن مفاوضات حقيقية ، وقد تأكد دائما أسلوب العمل هذا . ونرحب بالجهود التي بذلتها منظماتنا والمجتمع الدولي ، والتي أدت إلى اتفاقات وقعت عليها الأطراف الكمبودية المعنية . إن جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية تأمل في نهاية المطاف أن تستعيد كمبوديا - بعد إجراء انتخابات حرة ديمقراطية - السلم والاستقرار .

ونظرا للسرعة التي تختفي بها النظم الشمولية ، أرى أن هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأنه لن توجد بعد وقت قصير أى مسألة تتعلق بالديكتاتورية في العالم ؛ وبذلك ستنتصر نظم الحرية والحوار وتعدد الأحزاب في نهاية المطاف ، حيث انتصرت القوة والعنف في الماضي .

كيف إذا لا يمكننا أن نشعر بالتفاؤل في ضوء حقيقة أن حقوق الإنسان التي هي ضرورية إلى أقصى حد ، والتي ارتفعت الأصوات منادية بالاعتراف بها ، سيتم الاهتمام بها أخيرا نتيجة للمؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان والمزمع عقده في عام ١٩٩٣ ؟

وإذ ننتقل إلى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية من المؤلف أن نلاحظ أن التغيرات الإيجابية ذاتها التي تحدث على الصعيد الدولي في المجال السياسي لا يماحها أى تقدم اقتصادي . ومن ثم ، فما زالت مشاكل المديونية الخارجية ، بالإضافة إلى تدهور معدلات التبادل التجاري وانخفاض المساعدة الإنمائية ، تؤدي إلى اتساع الهوة القائمة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . وحالة افريقيا ، التي تضم أكثر من ٣٠ بلدا من أقل البلدان نموا ، جديرة بأن تحظى باهتمام خاص .

إن اعتماد برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا أحيانا فينا آمالا كبيرة . ولهذا ، ننشأ المجتمع الدولي أن يعمد مخلصا للوفاء بالتزاماته التي تعهد بها عند اعتماد هذا البرنامج ، وأن يقدم يد

المساعدة إلى الجهود الإنمائية في افريقيا . وبالمثل ، نظرا إلى أننا راغبون في إنعاش الاقتصاد الخاص ببلداننا ، تؤيد جزر القمر قرار حكومة اليابان بعقد مؤتمر دولي للتنمية في افريقيا في عام ١٩٩٣ .

وعلاوة على ذلك ، يتزايد الاتجاه الحالي في الاقتصاد العالمي نحو إنشاء تكتلات اقتصادية وتجارية أكثر انفتاحا وأقوى . ولهذا السبب ، أصبحت عملية التكامل الإقليمي تحظى الآن بالاعتراف باعتبارها عاملا لا غنى عنه في تعزيز التنمية الاقتصادية ، ولا سيما تنمية البلدان النامية .

وهكذا أصبحت جزر القمر عضوة في لجنة المحيط الهندي ، وتمهدت بالتصديق على المعاهدة الخاصة بإنشاء المجموعة الاقتصادية الافريقية بمجرد أن يصبح للبلد جمعية وطنية .

وحتى يتسنى لجمهورية جزر القمر الاتحادية الاسلامية إنعاش اقتصادها ، والشروع في عملية التنمية المتجانسة ، فقد وقعت لتوها مع مؤسسات بريتون وودز المالية الدولية برنامجا للتكيف الهيكلي . ولكن ، كما تعلم الجمعية ، ان تنفيذ التدابير الواردة في هذا البرنامج تترتب عليه بالضرورة آثار يتعذر أن تتحملها أشد طبقات السكان فقرا .

فماذا يمكننا أن نقول في هذه المرحلة عن قمة ريو دي جانيرو ؟ على الرغم من الحقائق الاليمة الخاصة باستنفاد طبقة الأوزون والتدهور المستمر للبيئة الايكولوجية ، فلنعتزف بأمر واحد على الأقل : ان اجتماع ريو دي جانيرو كان له ميزة مراعاة شواغلنا وتصوراتنا المتمثلة بالمشاكل البيئية . والآن بعد أن أصبحت العلاقة بين البيئة والتنمية حقيقة لا مراء فيها ، فقد عقدنا العزم على ألا نفصل بعد الآن احدهما عن الأخرى .

ولكي نضمن مقومات البقاء والنمو للاستراتيجية والبرامج التي اعتمدتها مختلف اجتماعاتنا الانمائية ، من الضروري أن نولي اهتماما خاصا للبيئة . وهكذا ان تعاون بلدان الشمال في تمويل جدول أعمال القرن ٢١ ضروري ضرورة كاملة .

إن الانتقال الديمقراطي ظاهرة تختلف تبعا للسمات المحددة لكل بلد . وجزر القمر نفسها بطبيعة الحال ليست استثناء من هذه القاعدة . فهذه تعتبر فترة انتقال يحتاج اليها لتحقيق الاتساق في العملية الديمقراطية من جوانبها كافة .

ومن ثم ، ان حكومة جزر القمر ، على الرغم من الحالة المالية الاقتصادية المزعجة جدا التي أفرزت توترات اجتماعية حادة تتخذ في هذه المرحلة الانتقالية موقفا مؤاتيا إزاء الحوار ، اقتناعا منها بأن المواجهة يجب تحت كل الظروف ان تفسح المجال أمام الحوار . وبسبب هذا الموقف ، نتحكم تحكما كاملا في هذه الحالة . وهكذا ، لم يتعرض الاستقرار للخطر في أى وقت كان ، ويبرهن على ذلك حقيقة أننا أجهضا محاولة لقلب نظام الحكم في ٢٦ ايلول/سبتمبر الماضي .

وقد فشلت هذه المحاولة لأن شعب جزر القمر ، إدراكا منه لجهود الحكومة التي بذلتها لإقامة المؤسسات الديمقراطية اللازمة ، ولتهيئة الظروف التي من شأنها أن تنهض بالتنمية الاجتماعية ، لم يستجب إلى نداء كان الغرض منه القضاء على فرض إقامة دولة قانون حقيقية . إن جمهورية جزر القمر الاتحادية الاسلامية من أجل تحقيق تطلعاتها النبيلة ، تتجه مرة أخرى نحو المجتمع الدولي ، إلى الأمم المتحدة ، وإلى أمرتها العظيمة بصفة خاصة ، لكي تذكرهما بأنها بحاجة الآن ، أكثر من أى وقت مضى ، إلى دعمهما المستمر لإنقاذ هذه الديمقراطية الفتية ، وإقامتها على أساس صلب .

ولا يعني أن اختتم تعقيباتي قبل أن أشير أمام هذه الجمعية إلى مسألة جزيرة مايوت القمرية ، التي تدرج على جداول أعمال دورات الجمعية العامة المتتابعة منذ حصولنا على السيادة المعترف بها دوليا . وقد استمرت هذه المشكلة غير الباعثة على السرور منذ ١٧ عاما حتى الآن ، وهي للأسف تحثنا على مواجهة فرنسا ، البلد الذي لنا به علاقات وشيقة جدا من الصداقة والتعاون . ولن أخوض هنا في الحقائق التي تتركز عليها هذه المشكلة لأن هذه المسألة ستكون موضوع مناقشة خاصة في غضون بضعة أيام . وأود ببساطة أن أذكر بأن جمهورية جزر القمر الاتحادية الاسلامية تحبذ دائما الحوار ، وقد امتثلت دائما لسيادة القانون في محاولاتها لإيجاد حل سلمي لهذه المسألة .

إلا أن حكومة جزر القمر تلاحظ ببعض المرات أن الجانب الفرنسي لم يتخذ أى قرار حتى الآن من شأنه تقديم الدليل من جانب السلطات الفرنسية على رغبتها في إيجاد حل للمشكلة .

ومنذ أن انضم الرئيس سيد محمد جواهر إلى المحكمة العليا ، بمساندة حكومته ، أكد مجدداً رغبته في المشاركة في البحث عن حل لمشكلة مايوت وعزمه على هذه المشاركة ، في ظل احترام القانون .

واقتناعاً بموااب مطالبنا ، ما زالت جزر القمر ، حكومة وشعباً ، مقتنعة بأن جزيرة مايوت جزء من أراضي جزر القمر ولا يمكن لأى شيء أن يضعف من عزمها على العمل من أجل إعادة دمج هذه الأرض في جزر القمر . ومن ثم تأمل جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية في أن يكون باستطاعتها أن تعول على الدعم القيم من جانب المجتمع الدولي لإيجاد حل سريع لهذا النزاع .

إن هذه المساعدة أساسية إذا أردنا أن تستعيد جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية سلامتها الإقليمية ووحدتها القائميتين على المعطيات الاثنية الجغرافية واللغوية والدينية والثقافية والاقتصادية ، بالرغم من أن بلدنا بلد جزري .
وعلاوة على سياسة الانتعاش الاقتصادي والمالي التي تطبق في جزر القمر ، فقد شرعت بلادي بعزم في عملية لإضفاء الديمقراطية توجت باعتماد دستور جديد في ٧ حزيران/يونيه من هذا العام . وفي غضون شهر سينتخب شعب جزر القمر ممثلين في الجمعية الوطنية وفي المجالس الإقليمية وحكاما للجزر . وما من داع لأن نذكر بأن هذا الجهد المزدوج الذي يقوم به سيد محمد جوهر وحكومته لكفالة الانتعاش الاقتصادي والمالي أولا وإلزام الديمقراطية ، ثانيا جهد كبير يتطلب توفر الظروف اللازمة لنجاحه ، ولهذا فإني أناشد المجتمع الدولي أن يمد ديمقراطيتنا الفتية بأكبر قسط من الدعم القيم .

عندما اعتمد ميشاق سان فرانسيسكو ، كان الهدف الرئيسي لوضعيه الاساسيين هو تلمس السبل والوسائل اللازمة لبناء مستقبل من السلم والتقدم والعدالة لجميع الأمم .
واليوم يتوفر لهذه الرؤيا للآباء المؤسسين الإطار المثالي لتتحول إلى واقع ، بوجود هذه الساحة الجديدة للعلاقات الدولية .

ومن ثم يتعين علينا أن نمد الأمم المتحدة بدعمنا وأن نوفر لها الوسائل اللازمة لتمكينها من الاضطلاع على النحو الملائم بالمهمة الموكولة إليها .

وختاما ، أكرر ذكر أن جزر القمر على ثقة بأنه بمقدور منظمتنا حل جميع المشاكل المحيطة بمعالمتنا بمختلف أنواعها . والمطلوب هنا هو أن تتوفر الإرادة لدى الدول للإسهام في تحقيق هذا الهدف النبيل .

السيد مبا اكوا ميكو (غينيا الاستوائية) (ترجمة شفوية عن الإسبانية):

يسرنا أن نعبر عن أحر وأخلص التهاني للسيد غانيف على انتخابه عن استحقاق تام لرئاسة الجمعية العامة في هذه الدورة وعلى الأسلوب الكفؤ والدينامي الذي يدير به أعمال الجمعية . ونحن مقتنعون بأن الانجازات والنجاحات ستكون القاسم المشترك لفترة خدمته .

ونعبر لسلفه ، السيد سمير الشهابي . عن عميق تقديرنا على الطريقة المثلى التي أدار بها أعمال الدورة السابقة .

ونود أن ننقل اليكم ، السيد الأمين العام ، التحيات الاخوية من شعب وحكومة غينيا الاستوائية ، وكذلك التحيات الخاصة لكم من رئيس الجمهورية ، فخامة أوبيانغ نجوما مباسوغو ، الذي يهنئكم على انتخابكم امينا عاما لمنظمتنا العالمية وعلى الجهود التي تبذلونها في جميع أجزاء العالم يوما بعد يوم ، بهدف وحيد يتمثل في إحقاق العدالة من أجل عالم أفضل . وبالنظر إلى تعقد هذه المهمة ، نتقدم لكم بأطيب تمنياتنا برفاهكم الشخصي ورفاه أسرته .

كما نتقدم بترحيباتنا الحارة إلى الدول الجديدة التي انضمت إلى أسرة الأمم المتحدة . وكما هو الحال في أسرة تقليدية ، تشكل ولادة عضو جديد رمزا للفرحة والامل : الفرحة بسبب الحيوية الجديدة التي تتمتع بها منظمتنا ، والامل بسبب ما سيكون لدينا من الخبرات والآراء والبدايل الجديدة التي ستمكننا من حسم المشاكل والحالات التي تواجه المجتمع الدولي .

واقترعنا من حكومتنا بأنه لا يمكن أن توجد من وحدة أفضل من تلك التي تتدفق من التنوع وتقوم عليه ، فقد اعترفت رسميا بجميع الدول التي هي أعضاء في كومنولث الدول المستقلة ، وقد أقامت علاقات دبلوماسية مع كل منها ، وتأمل حكومتنا أن تتمكن من المضي بنفس الأسلوب مع كل عضو جديد من أسرة الأمم المتحدة .

وعلى الصعيد السياسي ، تنعقد الدورة السابعة والاربعون للجمعية العامة في مرحلة تاريخية تتسم بنشوب أزمات جديدة ووجود غموض متعمد جديد وأساليب جديدة من ممارسة الضغط والقمع تتعارض تعارضا حقيقيا مع الامل والتفاؤل اللذين ملا المجتمع الدولي بنهاية الحرب الباردة .

والسبب الكامن وراء ذلك واضح للغاية ويتجلى على النحو المناسب في تقرير

الأمين العام الذي يذكر فيه عن وجه حق ما يلي :

"لقد واجهت الحرب الباردة المجتمع الدولي بخطر منفرد يهدد الامن ؛
أما الآن فقد برزت مجموعة متنوعة واسعة النطاق من حالات الامتناع والطمح
والخصومة والحد ظلت خافية لفترات طويلة ، وأصبحت تشكل تهديدا للوثام
الدولي والاهداف المشتركة" . (A/47/1 ، الفقرة (١١))

والشكل ٦ من ذلك التقرير ، بشأن قوات حفظ السلم وبعثات المراقبين ، يشهد بأبلغ
صورة على هذا الواقع الاليم : فقبل عام ١٩٨٨ ، أوفدت الأمم المتحدة ١٣ بعثة ، بينما
تم منذ ذلك الحين وحتى الآن إيفاد ١٤ بعثة فقط في أربعة أعوام من الأعوام الـ ٤٧ من
وجود المنظمة .

ومن الحقيقي أنه توجد بوارق تفاؤل ودلائل مشجعة تلوح في الأفق ؛ ولكن من
الحقيقي أيضا أن جميع الأجيال يحق لها أن تعيش في سلام وعدالة وأمن وأن تتمتع
بالحياة حتى تخلف إرشا أفضل للأجيال المقبلة .

ونلاحظ انعقاد مؤتمرات دولية رفيعة المستوى هذه الايام بغية إيجاد حلول
للمشاكل التي تواجه الشعوب والأمم : فقد شهدت نيويورك مؤتمر القمة العالمي من أجل
الطفل في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ؛ واستضافت جنيف هذا العام مؤتمر القمة المعني
بالنهوض بحقوق المرأة الريفية ؛ واستضافت ريو دي جانيرو قمة الأرض في حزيران/يونيه
١٩٩٢ ؛ ويتضمن جدول أعمال المجتمع الدولي عقد المؤتمر العالمي الثاني الخاص بحقوق
الانسان في عام ١٩٩٣ ، ومؤتمر السكان والتنمية في عام ١٩٩٤ والمؤتمر الخاص بالنهوض
بالمرأة والمؤتمر المعني بالتنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٥ .

وترحب غينيا الاستوائية بهذه الاحداث وغيرها من الاحداث المماثلة ، ونؤكد مرة
أخرى على أنه لكي تنجح هذه الاحداث ويجري التطبيق العملي لنتائجها ، فإن مبدأ
تقرير المصير للشعوب وتشجيع العلاقات المتسمة بالمسؤولية بين الدول شرطان لازمان
لسيادة العدالة والسلم والامن الدولي .

وفي جنوب افريقيا ، لا يزال الفصل العنصري والتمييز العنصري يتسببان في إزهاق أرواح ضحايا أبرياء . وفي الصومال ، اقترنت المصالح السياسية الانانية والتعطش للسلطة بالكوارث الطبيعية للتعجيل بالقضاء على أمة برمتها . والحرب الأهلية في ليبيريا ، التي لا تزال تتسبب في الضحايا وفي هجرة مواطنيها ، تجاوزت حدود البلد لتهدد استقرار البلدان المجاورة في المنطقة وتسد الطريق على الحل السلمي للصراع : أي إجراء انتخابات مباشرة في مناخ من السلم والامن .

وفي يوغوسلافيا السابقة ، تشن الحرب من أجل تقليل آثار انتهاء الحرب الباردة ، مما يشكل سابقة خطيرة للغاية ، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن المنظور الجغرافي السياسي والتنوع الديموغرافي ليوغوسلافيا السابقة ، ليسا فريدين في مجتمع الأمم . وقد أوضح أميننا العام ، السيد بطرس بطرس غالي ، تلك الحقيقة المؤسفة عندما كتب بحق :

"فهذا ، إذن ، نزاع ذو بعد دولي ، وأصبح الشكل والامن المستقبليان لدولة أو أكثر من الدول الأعضاء - بل حتى وجودها ذاته في الواقع - مهددا بالخطر . " (A/47/1 ، الفقرة ١٤)

وفي شبه جزيرة كوريا ، مثلما في قبرص ، لا يزال التدخل بكافة أشكاله في الشؤون الداخلية للدول ، بما في ذلك الاحتلال الاجنبي والسيطرة الأجنبية يظلم بنفسي الدور الذي كان يقوم به أيام الحرب الباردة . وإن الرغبة المشروعة لشعب كوريا في الشمال والجنوب على حد سواء ، في إعادة توحيد بلده ، والطموح المشروع للقبارصة لتحقيق هويتهم الوطنية ، بعيدا عن النزاعات العرقية والقومية الضيقة الأفق ، يبتعدان أكثر وأكثر عن عملية الحل السلمي ويفرقان في بحر من مصالح الهيمنة . ونعتقد أن أفضل إسهام يقدمه المجتمع الدولي والأمم المتحدة والشعوب المحبة للسلام والعدالة للحل السلمي والدائم لهذه الصراعات وغيرها هو كفالة احترام تقرير الشعوب المتضررة لمصيرها ، بصرف النظر عن جميع المصالح .

ونحن في غينيا الاستوائية نرحب بالجهود التي تبذل من أجل استعادة السلم والعدالة إلى كل المناطق المتضررة والمساعدة الانسانية التي يقدمها المجتمع الدولي في الإطار الجماعي لمنظومة الأمم المتحدة بمفئة عامة ولا سيما المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، ومنظمة الوحدة الأفريقية ، وحركة عدم الانحياز ، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، واليابان وغيرها من الدول والهيئات الخيرية الحكومية وغير الحكومية .

إن الأزمة الاقتصادية والمالية التي تزداد حدة والتي تعاني منها جميع البلدان ، ولا سيما البلدان النامية ، مع التأكيد بمفئة خاصة على البلدان الأقل نمواً ، لا تزال قائمة على القواعد المعروفة للنظام الاقتصادي الحالي ، الذي جرى التشديد به في عدة مناسبات في جميع المحافل الدولية تقريبا . وبمرور الوقت ، يصبح مصاد الدين الخارجي أكثر صعوبة ، رغم الجهود المستمرة والتضحيات التي يقدمها المدينون لزيادة الدخل من صادرات المواد الخام والسلع الأساسية ، مع قبول الإجراءات الانضباطية التي تفرضها برامج التكيف الهيكلي . وفي الأسواق الدولية ، التي يمسبب الوصول إليها بسبب السياسات الحمائية للبلدان الشرية في الشمال ، لا تزال أسعار المواد الخام منخفضة ، بينما لا تزال أسعار السلع المصنعة عالية ، مما يؤدي إلى الإحباط بالنسبة لبلدان الجنوب الأقل ثروة .

ونحن على ثقة من أن كل ما نحتاج إليه لحل هذه المشاكل وغيرها في إطار التعاون الدولي من أجل التنمية هو في متناول أيدينا : تخفيض الميزانيات العسكرية وإحراز التقدم في مجال نزع السلاح وكبح جماح سباق التسلح ، وهذه مقرونة بالديمقراطية ، والأسواق الحرة واحترام الحريات الأساسية ، ستقودنا سريعا إلى الهدف الذي ننشده جميعا : ألا وهو الرفاه .

ونقتنم الفرصة المتاحة لنا في هذا المحفل العالمي للإعراب في هذا الإطار عن امتناننا العميق والمخلص للبنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسائر المنظمات المالية الدولية والبلدان فرادى ، على الإسهام المستمر في مهمة إعادة التأهيل وبناء الهيكل الاقتصادي والمالي لجمهورية غينيا الاستوائية . ونوجه الدعوة من فوق هذه المنصة اليها جميعا لتستمر على نفس المنوال في دعم غينيا الاستوائية بمناسبة المائدة المستديرة الثالثة المزمع عقدها قريبا في جنيف ، سويسرا .

لا يمكن أن تدعي غينيا الاستوائية أنها محصنة ضد الأمراض ، أو لا تعاني من الأمراض ، التي تصيب المجتمعات المحلية والمجتمع العالمي في المجال الاجتماعي الحيوي ، وكذلك في مجال حقوق الانسان ، الحيوي بنفس الدرجة ، تلك الأمراض التي كثيرا ما توارثناها من الماضي .

إن القيود المالية والاقتصادية الناجمة عن اختلال النظام الاقتصادي الدولي تمنعنا من بناء المدارس ومراكز التدريب الكافية وتجعلنا عاجزين عن ضمان تقديم الخدمات الصحية للوفاء باحتياجات جميع سكاننا . مع ذلك ، فإن جهود حكومتنا ، في إطار الوسائل المحدودة المتاحة لها ، مقرونة بالمساعدة التي نلقاها من البلدان الصديقة والمنظمات الدولية ، تتجلى بصورة متزايدة في التحسينات التي طرأت على هذه القطاعات .

ونحن في غينيا الاستوائية نؤمن بأنه ما دام الشعب لا تتوفر له الهياكل الأساسية لحل مشاكل التعليم والرعاية الطبية والدواء والبيئة النظيفة ومياه الشرب والإسكان وغيرها فيجب إمعان التفكير الجاد في مفهوم حقوق الانسان .

وفي مواجهة كل العناصر التي تؤثر على الانسان ، بما فيها تحديات أعدائهم الطبيعيين ، بدأت حكومتنا السير على طريق التمتع الكامل بالحريات الأساسية وضمان

احترام حقوق الانسان . وفي هذا المضمار ، نعرب عن أعمق تقديرنا للهيئات التالية لدعمها العمل الذي تقوم به هيئاتنا الدستورية الوطنية واللجان الخاصة ، مثل اللجنة الوطنية المعنية بحقوق الانسان واللجنة الوطنية لدعم الطفولة في غينيا الاستوائية واللجنة الوطنية لحماية البيئة على سبيل المثال لا الحصر : منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ومنظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة ، ومنظمة الصحة العالمية . ومنظمة الامم المتحدة للطفولة ، وبرنامج الأغذية العالمي ، وصندوق الامم المتحدة للأنشطة السكانية وغيرها التي تقدم لبلدنا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة المساعدة الفعالة غير المفروضة .

وإن نتطرق ولو بإيجاز الى مسألة حقوق الانسان ، لا يسعنا الا أن نشير الى الصورة المشوهة التي رسمتها لبلدنا دوائر صحفية معينة للجنة حقوق الانسان . ونعتقد ونرى أن اللجنة هيئة في خدمة الامم المتحدة ومن ثم فهي في خدمة الدول الاعضاء . وإن عناصرها ، بما في ذلك الخبراء والمقررون ، لا يمكن أن يتحولوا الى مدعين عامين لمحاكمة الدول ذات السيادة الاعضاء في الامم المتحدة ، كما لا يمكنهم الاضطلاع بدور يمنحه النظام القانوني للبلد والقانون الدولي لسلطات الدولة .

لقد شهدنا ، مع الاسف ، أنه في مقابل الارادة السياسية الحازمة والاستعداد من جانب حكومتنا لتعزيز احترام حقوق الانسان في غينيا الاستوائية عن طريق جملة أمور ، منها تقديم جميع أشكال المساعدة الميدانية الادارية - النقل المحلي والاتصالات العامة والشخصية ، ودخول المواقع والاماكن العامة والخاصة التي كان دخولها محظورا لأسباب أمنية ، وما الى ذلك - فإن تقرير المقرر المخصص لغينيا الاستوائية يسيء الى صورة بلدنا وحكومته ، ويحرص على العنف ويقوض السلم والنظام السائدين في بلدنا .

ولئن كانت حكومة غينيا الاستوائية ترفض تماما التقرير المقدم الى لجنة حقوق الانسان في دورتها في جنيف في آذار/مارس ١٩٩٢ لافتقاره الى الواقعية والموضوعية ، إلا أنها تتعهد للمجتمع الدولي بأنها ستواصل ، في حدود قدراتها ، برنامجها الذي بدأته في ٣ آب/أغسطس ١٩٧٩ للدفاع عن حقوق الانسان والحريات الاساسية في جو يسوده السلم والعدل والوثام والتفاهم . وأنها لن تسمح لمحاولات الارهاب و/أو الاستفزاز بأن تشنها عن ذلك .

وتود غينيا الاستوائية أن تعرب عن ارتياحها للجهود الشئائية ومتعددة الاطراف التي يبذلها المجتمع الدولي لتعزيز نزع السلاح وعدم انتشار الاسلحة على كل من الاصعدة العالمية والاقليمية ودون الاقليمية . وفي هذا الصدد ، نرحب بالمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة بناء على مبادرة الاتحاد الاقتصادي لدول افريقيا الوسطى لتأييد اتخاذ تدابير لبناء الثقة ونزع السلاح والتنمية ، بالإضافة الى إنشاء لجنة استشارية دائمة لعلاج مشاكل الامن في افريقيا الوسطى . ونرجو أن يلقي برنامج أنشطتها والجدول الزمني لتلك الأنشطة ، اللذان وضعهما الاجتماع التنظيمي المنعقد في ياوندي في تموز/يوليه ١٩٩٢ ، التأييد التام من الجمعية في دورتها الحالية .

ولا يسعنا أن نختتم هذا البيان دون أن نغتنم هذه الفرصة لنحيط الجمعية علما بالوضع الحالي لعملية نشر الديمقراطية التي تجري الآن في بلدي . ولقد وافقنا بأغلبية ساحقة في نهاية العام الماضي على قانوننا الاساسي الجديد . ويقوم ، بين جملة أمور ،

"على مبادئ العدالة الاجتماعية التي تؤيدها من جديد رسميا المكوون المعنية بحقوق الكائن البشري وحرياته كما كرسها الاعلان العالمي لحقوق الانسان" .

ويعترف هذا القانون في نفس الوقت بالتعددية السياسية في غينيا الاستوائية . وقد صدرت في بداية هذا العام مجموعة من القوانين التنظيمية لهذه الحقوق والحريات ، وتأسست حكومة انتقالية تفتقر مهمتها الوحيدة على إعداد الشعب وتكييف المؤسسات في الجمهورية لتواجه الواقع الحالي الذي يتميز بالديمقراطية المتعددة

الأحزاب . وهذه الديمقراطية تعم البلاد بالفعل خلال فترة الإثني عشر شهرا التي تنتهي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ .

وفي الوقت الحالي ، سُجلت خمسة أحزاب سياسية وأُضيف عليها طابع رسمي وفقا لقانون الأحزاب السياسية الصادر في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، وهي الحزب الديمقراطي لغينيا الاستوائية ، والاتحاد الشعبي . والمؤتمر الديمقراطي الليبرالي ، والحزب الديمقراطي الاشتراكي ، واتحاد الديمقراطية الاشتراكية . وتضطلع هذه الأحزاب بأنشطتها السياسية بالفعل في جميع أنحاء البلاد في مناخ متميز بالحوار والنظام والسلم والهدوء .

ومن نفس المنطلق ، وتحقيقا للهدف المزدوج الذي يسعى الى إشراك كل قوى البلد في إقامة عهد جديد من التعايش الديمقراطي من جهة ، وتخفيف العبء الثقيل المحزن الذي تصنعه ظاهرة الأشخاص النازحين والمنفيين على عاتق المجتمع الدولي من ناحية أخرى ، وافق صاحب السعادة السيد اوبيانغ نغويما مباسوغو وأصدر للمرة الثانية منذ عام ١٩٧٩ قانون العفو ، ووفقا له :

"جميع الأعمال ذات الطابع السياسي التي يرتكبها أو يهمل فيها الغينيون الاستوائيون وتعتبر من الجرائم والمخالفات السياسية وفقا للقانون الجنائي أو القوانين الجنائية الخاصة الصادرة قبل ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ سيعفى عنها وتنسى ."

وبالتالي

"يمكن لكل مواطني غينيا الاستوائية الذين يشملهم هذا العفو ويوجدون خارج البلد أن يدخلوا بحرية أراضي البلاد وأن يقيموا فيها . وسيتمتعون بكل الحقوق والحريات وفقا للأحكام التي ينص عليها القانون الاساسي والاحكام القانونية الأخرى لجمهورية غينيا الاستوائية ."

وفي هذا الصدد ، نأمل أن تواصل حكومات البلدان المضيفة والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية ، انطلاقا من نفس الاساس الانساني الذي ألهمهما ، تقديم كل

المساعدات اللازمة لتيسير العودة الطوعية لآخوتنا وأخواتنا ، تماما كما قامت حكومتنا بالفعل ، باتخاذ الخطوات اللازمة ، ومتواصل اتخاذها ، لمساعدتهم وكفالة اندماجهم في مجتمع غينيا الاستوائية .

في الأشهر القادمة سيبث مجلس نواب الشعب ، وهو برلمان غينيا الاستوائية ، في مشروع قانون الانتخابات ، الذي ستساعد وتشترك في وضعه جميع الأحزاب السياسية الدستورية . وهذا سينهي الأعمال المخطط لها للمدى المتوسط ، ويؤدي إلى المرحلة النهائية في عملية إضفاء الصبغة الديمقراطية عن طريق تنظيم وإجراء انتخابات بلدية وتشريعية ورئاسية في جمهورية غينيا الاستوائية .

أرجو أن أختتم بياني بالتأكيد على أهمية وحسن توقيت تقرير الأمين العام السيد بطرس بطرس غالي ، المعنون "خطة للسلام" . ونرى أن فحوى هذه الوثيقة الهامة تمثل تحدياً لجيلنا وللأمم المتحدة ، نظراً لأنه إذا نجحنا ، عن طريق "الدبلوماسية الوقائية" على الصعيدين الوطني والدولي ، في تحقيق الهدف التالي :

"السعي ، في أقرب مرحلة ممكنة ، إلى تحديد الحالات التي قد تؤدي إلى نشوب صراعات ، والعمل عن طريق الدبلوماسية على إزالة مصادر الخطر قبل نشوب العنف . " (A/47/277 ، الفقرة ١٥)

نكون قد بدأنا البداية الحقيقية لحقبة جديدة ، وستكون الأجيال المقبلة ممتنة لنا بالفعل .

السيد مونلو (ملاوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم وفد بلادي ،

أود أن أقدم التهاني إلى السيد غانيف على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين . ولا يساورنا أي شك في أن هذه الدورة ستحقق نجاحاً تحت قيادته وتوجيهه . ونود أن نقدم التهاني أيضاً إلى سلفه ، السيد سمير الشهابي ، على عمله الممتاز . لقد رأس السيد الشهابي الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين بفعالية ، ونتمنى له كل نجاح في المستقبل .

وباسم وفد بلادي ، أرجو أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشني على أميننا العام السيد بطرس بطرس غالي لقيادته الرشيدة للمنظمة وهي تواصل عملها في صيانة السلم والامن الدوليين ، وكذلك في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع أنحاء العالم . لقد شغل السيد بطرس بطرس غالي منصبه منذ أقل من عام . إلا أن إنجازاته الجديرة بالثناء في توجيه المنظمة صوب الأمم المتحدة التي توخاها مؤسوها ، الأمم المتحدة التي تفضلع بدور رائد في صيانة السلم والامن الدوليين ، وبخاصة في مجال الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلام ، هذه الإنجازات واضحة للغاية لنا جميعا .

ومن الجدير بالتنويه أيضا جهوده الدؤوبة في تركيز الانتباه على تخفيف حدة الفقر وعلى التنمية الاقتصادية في العالم الثالث . ونؤكد له دعم ملاوي الكامل ونتمنى له النجاح . ونود أن نشيد أيضا بكل العاملين معه لتفانيهم في أداء واجباتهم التي يضطلعون بها في بعض الأحيان في ظل ظروف تتميز بالخطر الشخصي البالغ .

بسعادة بالغة نظم صوتنا إلى جميع من سبقونا في الترحيب بالأعضاء الـ ١٣ الجدد في الأمم المتحدة . ونتمنى لهم كل النجاح . إن العالمية شبه الكاملة التي حققها لنا انضمام هؤلاء الأعضاء الجدد مستهم دونما شك في تعزيز الأمم المتحدة . ويسعد وفدي أن يلاحظ من تقرير الأمين العام إلى الجمعية العامة أن الأشهر الاثنى عشر الماضية اتسمت بمناخ من السلم والأمن الدوليين بشكل عام . على أن بعض المناطق والأقاليم لا تزال تتعرض للنزاعات والصراعات ، الأمر الذي يشكل خطراً دائماً على جهود الأمم المتحدة في صيانة السلم والأمن الدوليين ، وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية .

وفي هذا الصدد يشعر وفدي بالقلق البالغ إزاء ما يحدث في البلقان ، لا سيما معاناة وموت المدنيين الأبرياء ، وعلى وجه الخصوص الأطفال المفقار والنساء والمسنين . ومن الضروري أن يتوقف القتال وأن تتوقف إراقة دماء الأبرياء . وتؤيد ملاوي جهود الأمم المتحدة والمجموعة الأوروبية لتوفير الإغاثة الإنسانية لسراييفو وغيرها من الأماكن المحاصرة في البوسنة والهرسك . كما تؤيد الجهود الدؤوبة الجارية حالياً لإرساء وقف إطلاق النار والتوصل إلى حل سلمي للمشاكل التي تواجه كل أطراف النزاع . إن الحوار بين مختلف الأطراف هو الحل ، وهو الشرط الأساسي لتحقيق السلم والاستقرار في تلك المنطقة .

وفي الشرق الأوسط ، ترحب ملاوي بالتطورات المشهودة بمدد قضايا عويمة طال أمدها في إطار القضية الفلسطينية . وترحب ملاوي بمبادرات السلم التي ترعاها الولايات المتحدة وروسيا . ووفد ملاوي يضم صوته لكل من سبقنا في الكلام حول هذا الموضوع ، متمنيا لهذه العملية النجاح .

إن الحالة في الصومال تبعث على قلق كل البلدان المحبة للسلم ، ومع ذلك يسعد وفدي أن يلاحظ أنه من خلال جهود الأمم المتحدة الدؤوبة ، وعلى وجه الخصوص تلك التي يقوم بها الأمين العام ، بدأ المجتمع الدولي أخيراً في مواجهة حالة الفوضى التي تقع أمام أعيننا في الصومال . وإن وزع حراس الأمن التابعين للأمم المتحدة وزيادة عددهم من ٥٠٠ إلى ٢ ٥٠٠ من شأنهما أن يساعدوا على مواجهة المشاكل الأمنية

الخطيرة ، وأن يؤمّننا الجسر الجوي وتوزيع الامدادات الانسانية التي تملّ الحاجة اليها ، مثل الاغذية والادوية والملابس . ووفدي يثني على الامم المتحدة ووكالاتها الرائدة والمانحين بشكل عام والمنظمات غير الحكومية مثل لجنة المليب الاحمر الدولية ، وجمعية اطباء بلا حدود ، واوكسفام وغيرها ، على تفانيها وجهودها الهائلة في هذه الظروف البالغة الصعوبة .

إن الصومال بحاجة إلى السلم والمصالحة . وفي هذا الصدد ، فإن ملاوي تمتدح وتؤيد الجهود المشتركة الدؤوبة التي تقوم بها الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ومنظمة المؤتمر الاسلامي من أجل تحقيق السلم والاستقرار في ذلك البلد .

وباسم وفد ملاوي اغتنم هذه الفرصة لكي ارحب باتفاق السلم الذي وقّع في روما في ٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢ بين الرئيس تشيسانو والسيد الفونسو دالاکاما قائد حركة رينامو . ومن المعروف أن ملاوي لها مصلحة مباشرة في إرساء السلم والاستقرار في موزامبيق . وفي الواقع أن ملاوي قد شاركت عبر السنوات في السعي من أجل تحقيق السلم في ذلك البلد . إن نهاية الحرب الاهلية التي استمرت ١٦ سنة تعني نهاية لمعاناة يعجز عنها الوصف تعرّض لها شعب موزامبيق وتهيئ فرمة لهذا الشعب لأن يركّز طاقاته وموارده على إعادة بناء وتنمية بلده الجميل . وهذا يعني أيضا بالنسبة لملاوي أن ممرا ناكالا وبّيّرا وهما أكثر ممراتنا الموصلة إلى البحر تحقيقا لفعالية التكاليف سيبدأن في العمل بطاقتيهما الكاملتين . ولهذا فإن لدينا كل مدعاة للابتهاج بهذا التطور المستحب .

ويدرك المجتمع الدولي أيضا أن ملاوي استضافت عبر السنوات أكثر من مليون لاجئ من موزامبيق . ونأمل ونبتهل صادقين أن يستمر وقف إطلاق النار وأن تسود أحوال السلم بما يسمح للاجئين بالعودة إلى ديارهم بشرف وكرامة . وترى ملاوي أن دور المانحين الدوليين والامم المتحدة ، وخاصة دور مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، دور بالغ الاهمية في تيسير عودة وتوطين اللاجئين وكذلك النازحين داخل البلاد . وستقوم الحاجة إلى تقديم مساعدة ضخمة إلى موزامبيق لتمكينها من المضي قدما في مهمتها الهائلة المتمثلة في التنمية وإعادة البناء .

ويود وفدي أن يكرر الإعراب عن استعداد حكومة ملاوي للمساعدة ، في حدود امكانياتها وقدراتها ، في هذه المهام الشاقة ، والتزامها بذلك . وفي جنوب افريقيا لا تزال الحالة تشكل مصدر قلق لحكومتها . وترى ملاوي أنه ليس ثمة بديل أفضل من الحوار في حسم المشاكل السياسية في ذلك البلد . ولهذا رحبنا بالمفاوضات التي جرت في إطار عملية مؤتمر إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية وأمابتنا خيبة الأمل لما بلغنا عن حلقة العنف التي لا مبرر لها التي أدت إلى تعليق هذه العملية .

ونعتقد أنه ينبغي إعادة إقرار السلم حتى يتسنى عقد المفاوضات . وفي هذا السياق ، ترحب حكومة ملاوي بتعيين المبعوث الخاص للأمم المتحدة في جنوب افريقيا وتؤيد تأييدا كاملا قرار مجلس الأمن ٧٧٢ (١٩٩٢) الذي ينص على زيادة عدد المراقبين المكلفين بالمراقبة والمساعدة على وقف العنف الذي يقع في ذلك البلد من ٣٠ إلى ٥٠ . كما ترحب ملاوي بمبادرة منظمة الوحدة الافريقية والمجموعة الأوروبية والكومنولث إلى التعاون مع الأمم المتحدة بتقديم مراقبين اضافيين .

ويشجع حكومة ملاوي أن تلحظ أن شعب جنوب افريقيا نفسه مازال يؤمن بفاعلية المفاوضات سبيلا لتحقيق السلم والأمن . ولذا فإننا نرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه مؤخرا بين رئيس المؤتمر الوطني الافريقي السيد نيلسون مانديلا ورئيس حكومة جنوب افريقيا الرئيس ف. و. دي كليرك لاستئناف المفاوضات الدستورية .

وفي مناسبة الترحيب بالاتفاق بين السيد مانديلا والرئيس دي كليرك فإن رئيس بلادي السيد ه . كاموزو باندا عبّر عن آماله في مستقبل جنوب افريقيا على النحو التالي :

"آمل أن يتمكن [السيد مانديلا] مع الرئيس دي كليرك وآخرين من تحقيق سلم حقيقي في بلدات جنوب افريقيا ووضع حد للمعاناة البشرية . ونتطلع إلى الوقت الذي تحتل فيه جنوب افريقيا الديمقراطية غير العنصرية مكانها بين أمم اقليمنا خصوصا ، وأمم العالم عموما" .

إن ملاوي تضم موتها لكل من تكلموا عن نتيجة مؤتمر الأمم المتحدة المعني
بالبيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو في البرازيل في حزيران/يونيه
الماضي . وكما تدل جميع المصادر كان هذا المؤتمر معلما تاريخيا . وقد شاركت ملاوي
في المؤتمر وكانت من بين البلدان العديدة التي وقّعت على اتفاقية التنوع
البيولوجي واتفاقية تغيير المناخ . وبالرغم من أن الاتفاقيتين لا تغيان بكل مطالب
وتوقعات البلدان النامية ، ترى ملاوي أنهما تمثلان بشكل عام إطارا لتحقيق التقدم
صوب هدف حماية البيئة وميانتها .

إن ملاوي ، بوصفها بلدا ناميا ، تتطلع بأمل إلى مرحلة ما بعد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية . إن تنفيذ البرامج التي تشكّل جدول أعمال القرن ٢١ هو مفتاح النجاح لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية . لذلك فإننا نرحب بما هو منتظر عما قريب خلال دورة الجمعية العامة هذه من انشاء لجنة التنمية المستدامة التي ستتولى مراقبة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ . ويحدونا الأمل أن تتحقق في إطار هذا الجهاز المؤسسي الذي تدعمه منظومة الأمم المتحدة ككل ، وبفضل المشاركة العالمية الجديدة بين الشمال والجنوب فرمة نقل التكنولوجيا ، وأهم من ذلك أن يتسنى تمويل جدول أعمال القرن ٢١ .

وتناشد ملاوي البلدان الصناعية المتقدمة أن تفي بالتزامها بلوغ هدف تخصيص ٠,٧ من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية ، وأن تحترم تعهداتها بزيادة مساعداتها بغية ضمان التنفيذ الكامل لجدول أعمال القرن ٢١ . ونحن نرحب أيضا بجهود البنك الدولي ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، لإعادة هيكلة المرفق البيئي العالمي كي تتوفر له الشفافية والمرونة اللازمة للتوسع في تغطية ونطاق عملياته وخاصة فيما يتعلق بتمويل برامج جدول أعمال القرن ٢١ .

ويود وفد ملاوي أن يضم صوته إلى المناقشة الجارية بشأن اصلاح وإعادة هيكلة منظومة الأمم المتحدة . وتتضمن أهداف الإصلاح إزالة ازدواجية الوظائف وترشيد وإعادة تنشيط عمليات المنظمة . وتؤيد ملاوي المبادرات التي يقوم بها الأمين العام . إن التغير هو عملية مستمرة وضرورية إذا أرادت الأمم المتحدة أن تكون قادرة على الاستجابة الفعالة للتحديات والفرص الجديدة الماثلة بوضوح في مرحلة ما بعد الحرب الباردة .

ومع ذلك فإن ملاوي ترى أن هذه التغيرات الجارية لا ينبغي أن تؤدي إلى الانحراف عن مقاصد الميثاق ومبادئه .

وفي هذا الصدد ، فإن وفد ملاوي يرحب بالتدابير المتخذة لإعادة هيكلة وتنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي وكذلك انشاء إدارة الشؤون الإنسانية ، التي تغطي الآن بدور رئيسي في مواجهة حالات الطوارئ الناجمة عن الجفاف في افريقيا .

إن ملاوي ، شأنها شأن البلدان الأخرى في منطقة الجنوب الأفريقي ، تعاني من أخطر موجة جفاف في التاريخ المعاصر . إن حالة الجفاف قد تركت أثرا مدمرا على الجهود الإنمائية في البلاد . ولقد ترك هذا الجفاف آثاره الحادة على الانتاج الوطني للأغذية . فبلدنا ، الذي يتمتع عادة باكتفاء ذاتي في الغذاء يواجه الآن عجزا في انتاج الذرة ، وهي الغذاء الأساسي للسكان ، وهذا العجز يزيد عن ٦٩٠ ٠٠٠ طن . وهناك أيضا نقص في البقول وزيوت الطعام والملح . وقد زادت من تفاقم هذه الحالة الخطيرة حركات عبور الحدود من جانب الأشخاص الباحثين عن الطعام أو الفارين من الحرب الأهلية . وحتى المحاصيل النقدية التي تعود على ملاوي بعمولات أجنبية نادرة وتؤمّن لأهلها مصدر دخل يمكنهم من أن يعيشوا حياة كريمة ، قد تأثرت أيضا تأثرا ملبيا بفعل الجفاف . وأخذ المرض وسوء التغذية بالازدياد . كل هذا يترك آثاره السلبية الخطيرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا .

لقد تشجعنا بما قامت به العديد من الأمم والمنظمات الدولية التي هبّت لمساعدة ملاوي كما فعلت مع البلدان الأخرى في منطقتنا . ومع ذلك ، وبالرغم من هذا السخاء ، فإن الحالة في ملاوي لا تزال خطيرة . فالنقص الخطير في الغذاء والأدوية وامتدادات المياه مازال قائما . وعلى سبيل المثال ، إن أكثر من ٥٠ في المائة من احتياجاتنا من المعونة الغذائية لم تتم تلبية . وإننا نعاني أيضا من مشاكل خطيرة في مواجهة تكاليف النقل الداخلي والتخزين والتطهير وامتدادات المياه والصحة والتغذية . ولهذا فإننا نجدد نداءنا لتقديم مزيد من المساعدة العاجلة لتفادي أي ازدياد في تفاقم الحالة .

في الأشهر الأخيرة أُشيرت أسئلة جدية حول سجل ملاوي في مجال حقوق الإنسان . ونتيجة لذلك ، فإن عددا من شركائنا في التنمية قاموا بحجب أو تخفيض دعمهم للبرامج الإنمائية في بلادنا . إن ملاوي قد اعترفت في دستور الاستقلال لعام ١٩٦٤ ، بقضية الحريات الشخصية المنصوص عليها في اعلان الأمم المتحدة الخاص بحقوق الإنسان . ولا تزال ملاوي تحترم هذه الحريات الشخصية .

بل إن ملاوي قد ذهبت أبعد من ذلك . إنها طرف في عدد من المكوك الخاصة بحقوق الانسان ، بما في ذلك الميثاق الافريقي الخاص بحقوق الانسان والشعوب واتفاقية الامم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة . لقد أصبحت ملاوي طرفا في هذه المكوك الهامة إدراكا منها لالتزاماتها بوصفها عضوا في أسرة الامم .

وفي خطاب هام إلى الأمة ألقاه في ٥ تموز/يوليه ١٩٩٢ ، عشية الاحتفال بمرور ٢٨ عاما على استقلال ملاوي ، رئيسنا مدى الحياة الدكتور ه . كاموزو باندا ، أكد الرئيس من جديد على ما توليه الدوائر المانحة عند تقديم المعونة الانمائية من أهمية لحقوق الانسان والحكم الصالح . واتساقا مع هذا الالتزام ، فإن بلادي قد بدأت مؤخرا برنامج عمل نشطا الهدف منه أن يوضح بصورة جلية احترامها المستمر لحقوق الانسان والحريات الاساسية ، سواء على مستوى السياسة العامة ومستوى الممارسة الفعلية .

وليس من الممكن ، خلال الوقت المتاح لي ، أن أقدم استعراضا شاملا لبرنامج العمل الذي تظطلع به حكومة ملاوي ، باستطاعتي فقط أن أورد بعض الامثلة على التطورات التي جرت حتى الآن .

وفيما أتحدث الآن يكون الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين في ملاوي قد تم دونما شرط . بالاضافة إلى ذلك ، فإن حكومة جمهورية ملاوي قامت بتعديل قانون صيانة الامن العام بحيث تتاح لجميع المحتجزين بموجب هذا القانون فرصة اللجوء إلى القضاء عن طريق محكمة علنية أو هيئة قضائية .

ثانيا ، لقد دعت حكومة ملاوي لجنة الصليب الاحمر الدولية لزيارة السجون وأماكن الاحتجاز ومقابلة المحتجزين للاستعلام عن ظروفهم ومعاملتهم . وأبدت حكومة ملاوي أنه سيسعدها أن تعمل مع لجنة الصليب الاحمر الدولية في صدد توصياتها . وفي تصرف منفصل إلا أنه متعلق بذلك ، قامت حكومة ملاوي برصد مبالغ لتحسين السجون وكذلك لتعجيل بنظر أية قضايا متأخرة لم تبت بها المحاكم بعد . ولزيادة تحسين أحوال السجون ، تقوم الحكومة بإعداد مقترح لمشروع في هذا المضمار . ويحدونا الامل أن ينال هذا المشروع دعم المانحين .

وكذلك قامت حكومة ملاوي مؤخرا بتعديل قانون المصادر ، وهو قانون كان قد سُنَّ لايقاف نهب الاقتصاد على يد التجار الجشعين . ومع ذلك ، وبغية ضمان أن يكون التطبيق العملي للقانون متسقا مع الروح التي سُنَّ بها ، فإن البرلمان قد أقر مؤخرا تعديلا بقصد السماح للأشخاص المعنيين بالدفاع شخصا عن أنفسهم أمام المحكمة العليا قبل إعلان خضوع ممتلكاتهم للمصادرة .

وقد بدأت حكومة ملاوي أيضا حوارا مع الصحافة بغية تعزيز ممارسة حرية التعبير وحرية الصحافة . ومن أجل زيادة تحسين المناخ ، قام رئيس بلادي في الأسبوع الماضي بمناقشة الملاويين جميعا أن يشاركوا في مناقشة بناءة فيما بينهم للمسائل ذات الأهمية الوطنية .

ويود وفد بلادي أن يؤكد من جديد على استمرار التزام بلادي بتعزيز حقوق الانسان والحريات الفردية ، ويود أن يؤكد لشركائنا في التنمية وكل الآخرين أن حكومة ملاوي لا تزال على استعداد للدخول في حوار بناء معهم حول هذه المسائل .

وأخيرا ، أود أن أتقدم بالشكر إلى منظومة الأمم المتحدة وجميع الحكومات الصديقة والمنظمات غير الحكومية على ما تقدمه من مساعدة لملاوي في كل جهودها الرامية إلى رفع مستوى معيشة شعبها .

السيد موسى (بليز) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نيابة عن بليز

حكومة وشعبا أقدم التهاني إلى السيد ستويان غانييف ممثل بلغاريا بمناسبة انتخابه لرئاسة الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة . ونحن واثقون بأنه سوف يسيّر أعمال الجمعية بحكمة وهمة .

يقدم وفد بلادي أيضا تحية خاصة إلى الأمين العام لجهوده التي لا تكل لتقريب المسافة بيننا وبين السلام .

منذ خمسمائة عام فجرت مفامرة كولومبس سلسلة من الأحداث التي أنشأت العالم الذي نعرفه اليوم . قد يجد البعض في هذه الذكرى سببا للاحتفال ، لكن شعوب الأمريكتين وأفريقيا وآسيا تندب حظها للاستغلال الذي لا يرحم للطبيعة وللإنسان الذي أطلقته تلك الأحداث .

لقد أتت هذه المفامرة بالمسيحية إلى نصف الكرة الغربي . وأدت إلى إقامة عالم واحد . ودفعت بالبشرية بشدة على طريق العالمية الاقتصادية والترابط في جميع المجالات . ولكنها أدت أيضا إلى إقامة عوالم ثنائية كثيرة : ففي نصف الكرة الذي يخصنا ، هناك العالم الأوروبي والعالم الأصلي ، العالم الأبيض والعالم الأسود ، الغني والفقير ، العالم المسيطر والعالم الواقع تحت السيطرة . وعلى كوكبنا هذا انقسام مأساوي صارخ بين الشمال والجنوب .

إن موعظة الراهب الكاثوليكي أنطونيو دي مونتيسينوس التي أدلى بها في عام ١٥١١ كانت ولا تزال رسالة قوية إلى العالم . لقد قال : "قولوا لي ، بأي حق استعبدتموهم ؟ أي سلطة خولتكم أن تشنوا الحرب على أولئك الذين كانوا يعيشون في سلام على أراضيهم فتقتلونهم بوحشية وبوسائل لم يُسمع عنها من قبل ؟ كيف يمكنكم أن تضطهدوهم وأن لا تهتموا بتغذيتهم أو علاجهم ، وأن تدفعوهم إلى العمل الشاق حتى الموت ارضاء لجشعكم ؟"

لسنا هنا لنرشي حالنا بشأن الاحداث المساوية التي وقعت في ماض بعيميد ،
وإنما لنسجل حقائق واقع حالي غير مقبول . فالنظام العالمي الذي أرسيت أسسه في ذلك
الوقت لا يزال قائما حتى اليوم .

وعند هذا المنعطف التاريخي في تاريخ العالم ، نحن مطالبون باقامة نظام
عالمي جديد ، نظام قائم على العدل والاحترام ، نظام يمكنه أن يحقق السلام . إننا في
وضع أفضل من أي وقت مضى لنبدأ كفاحا موحدا لبلوغ هذا الهدف . لقد شهدنا آثار
الظلم والتعصب ، ونحن نمحو الآن على حقيقة واضحة - أننا نعيش على كوكب واحد ، وأن
رفاهية الفرد مرتبطة ارتباطا لا انفصام له برفاهية الجميع .

منذ أيام قليلة احتفل شعب بليز بالذكرى الحادية عشرة للاستقلال . وفي تلك
المناسبة كتبت "الفاينانشيال تايمز" التي تصدر في لندن عن بليز بأنها واحة مسن
الهدوء وذات مستقبل مبشر بالخير :

"إن نظمها القضائية والسياسية والتعليمية تعمل على نحو طيب إلى حد

معقول ... ومن الممكن التفاؤل بشأن ما قد يحمله الغد ."

إن هدفنا هو أن نصبح أكثر إنتاجا ، وأكثر قدرة على المنافسة وأكثر توافقا
مع التغيرات التي تكمن أمامنا في فجر قرن يوشك أن يبرز . ولكننا ونحن نحتفل كنا
نذكر أنفسنا بالحاجة إلى إحداث تغييرات رئيسية في النظام العالمي الحالي إذا
ما أريد للشعوب في جميع أنحاء العالم أن تحقق توقعاتها من أجل نوعية حياة أفضل .
ولذا نشعر بأننا مضطرون إلى أن نضم صوتنا المتواضع إلى أصوات مائر البشرية وأن
نقترح خطوطا عامة لسياسات تتيح لنا جميعا فرصة السعي إلى تحقيق تنمية مستدامة
 وعدالة اجتماعية .

وإذا سمحت الجمعية ، سأقول بضع كلمات عن ثلاث لبنات حاسمة وذات علاقة
متبادلة نؤمن بضرورة استخدامها لبناء نظام عالمي جديد هي العدل ، والاحترام ،
والسلام .

العدل للجميع . بعد خمسمائة عام ، لا يمكن أن يكون من العدل أن يعيش في فقر شديد ٢٠٠ مليون فرد في نصف الكرة الذي نقطنه . لا يمكن أن يكون ذلك عدلا لا سيما وأن منطقتنا ، أمريكا اللاتينية والكاريبي ، غنية . إن هذه المنطقة التي يسكنها ٨ في المائة من سكان العالم ، تملك ٢٣ في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة في العالم ، و ٤٦ في المائة من الغابات الاستوائية ، و ٣١ في المائة من المياه السطحية المتاحة .

كما أن السبب في ذلك ليس أننا لا ننتج ثروة . فمنذ عام ١٩٨٢ حولت بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي إلى العالم الصناعي ما يبلغ صافيته ٢٠ بليوناً إلى ٣٠ بليوناً من الدولارات كل عام . إن الفقير يقدم العون للفني .

إن الديون الخارجية التي تتحملها منطقتنا لم تخفّض وإنما تصاعدت بشكل منذر بالخطر ، من ٢٨٥ بليوناً من الدولارات في عام ١٩٨١ إلى ٥٠٠ بليون دولار اليوم . وفي الوقت نفسه ، فإن تطبيق سياسات التكيف الهيكلية زاد بشكل كبير الدين الاجتماعي في العديد من بلدان المنطقة لأن أعباء السداد وقعت بشكل غير متكافئ على الفقراء ، الذين تزداد محنتهم سوءاً بالتخفيض الحاد في البرامج الاجتماعية والخدمات العامة .

إن إلغاء أو خفض الديون التي تتحملها البلدان المتخلفة اقتصادياً سيكون عملاً من أعمال العدل . وسيكون خطوة أولى في عملية إقامة نظام عالمي جديد يمكن من إقامة تنمية مستدامة قائمة على استراتيجية اجتماعية - اقتصادية جديدة تضع الناس في المقدمة .

نود أن نؤكد أنه لكي نحقق تنمية مستدامة يجب أن نبني نظاماً دولياً جديداً قائماً على مبادئ تختلف عن المبادئ التي تحكم العلاقات الدولية حالياً . يجب أن نتوصل إلى اتفاق على استراتيجية مشتركة تحترم مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وحق كل دولة في أن تختار طريقها إلى التنمية . في هذا اليوم وفي هذا العمر ليس هناك محل لاستخدام القوة من جانب واحد ولادعاءات دول بممارسة حقوق تتجاوز حدود أراضيها . ويجب أن يكفل النظام الدولي الجديد لبلدان الجنوب وصولاً

كافيا إلى التكنولوجيا الملائمة ، واحتراما لمبدأ التدرجية للوصول إلى تجارة حرة منصفة ، وأسعاراً عادلة مستقرة لمنتجاتنا ، وأمنًا غذائيًا ، وإنهاء للحماشية والحواجز غير التعريفية التي يمارسها الشمال ، وتدفقات مالية كافية وتقديم أموال استثمارية تحقق نتائج ذات فائدة متبادلة .

هناك الآن اعتراف دولي متنام بالشرعية العالمية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية . ونحن نرحب بهذا الاتجاه المتنامي إلى تعميم الديمقراطية في منطقتنا وفي العالم . ونعتبر من الضروري ترديد كلمات رسالة جاكارتا لمؤتمر القمة العاشر لحركة عدم الانحياز : ما من بلد ينبغي له أن يستخدم قوته لإملاء مفهومه بشأن الديمقراطية أو حقوق الإنسان أو ليفرض شروطا على الآخرين . إن حقوق الإنسان يجب تناولها على أساس العالمية ، والفردية ، والحياد ، وعدم الانتقائية .

إن الوضع في جنوب افريقيا اليوم ، بينما يخفف من حدته وميض من الأمل ، لا يزال منطويا على انتهاك جماعي يومي لحقوق الإنسان للسود . إن الفصل العنصري ، أيا كان الاسم الذي يعطى له ، لا يزال راسخ القدم . ولا يمكننا أن نرضى بما نراه قد أصبح فيما يبدو صمة مميزة للمسرح السياسي في ذلك البلد المعذب ، أعني صمة التقدم خطوة والتقهقر خطوتين . ويجب على المجتمع الدولي أن يساعد شعب جنوب افريقيا ليدافع عن أوجه التقدم المحرز حتى الآن ، وليدفع عملية المفاوضات إلى الأمام بسرعة حتى يتمكن شعب جنوب افريقيا في القريب من بدء بناء دولة ديمقراطية حقيقية ، خالية من آفات العنصرية والقمع والاستغلال .

إن أبناء شعب فلسطين - الموجودين منهم في الأراضي والمتناثرين منهم في الشتات القاسي - يصرخون طلبا للقيام بعمل فوري فعال للسماح لهم بممارسة حقوقهم في أراضيهم وفي تقرير المصير وفي السلام . إن الإنكار المؤسسي لحقوق الفلسطينيين في الأراضي المحتلة لا يزال قائما دون هوادة - بدءا بالحق في الحياة ومرورا بجميع فئات الحقوق .

كيف يمكننا أن نسمح باستمرار هذا الإنكار للحقوق وهذه الاساءات ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين ؟ ان وفدي يدعو بحماس جميع الاطراف المعنية إلى اختتام المفاوضات بسرعة والتوصل إلى حل عادل للقضية الفلسطينية ، كما يدعو هذه الهيئة إلى بذل كل ما في وسعها لتيسير هذه العملية بادرة بالانفاذ الفعال لكل قرارات الامم المتحدة ذات الصلة .

وفي منطقة الخليج العربي ، كما في مناطق أخرى ، لابد لنا أن نحترس من أي انتهاك لمبدأ السلامة الاقليمية . فليس بالإمكان أن نتفاضى عن الاستيلاء بالقوة على أية جزيرة أو إقليم مهما كان صغيرا .

وفي نصف الكرة الأرضية الذي تقع فيه منطقتنا لا يزال شعب هايتي يعاني من انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان في ظل الدكتاتورية العسكرية التي تحرمه من أولى شمار نضاله الذي دام عقودا طويلة من أجل الديمقراطية . اننا في الكاريبي نشعر بقلق خاص - بل وبدين خاص - تجاه شعب هايتي . وكما قال الروائي الكاريبي جورج لا مينغ مؤخرا :

"لقد جاءت بالنصر في حرب هايتي من أجل الاستقلال الضربة القاصمة

الاولى التي سددت إلى المستعمرة الزراعية فحطمت عهد هيمنتها على البلاد" .
إلا أن بقاء الرئيس اريستيد في المنفى يحبط اليوم هذا الانتصار الديمقراطي الذي أحرزه شعب هايتي .

ونحن ، بوصفنا بلدا من بلدان الكاريبي ، لا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي حيال هذا الظلم . ولا يمكننا أن نغض النظر عما تتعرض له أمة أخرى من أمم الكاريبي من قمع منهجي يكتسب أنفاسها في انتهاك لكل قواعد القانون الدولي . فالعدالة يجب أن تشمل الجميع ولا يمكن أن تكون انتقائية .

وربما يكون أعظم اسهام قدمه علماء البيئة المعاصرون إلى السلم العالمي والتنمية تذكيرنا بما كان يعرفه أجدادنا بالفطرة أي بأننا لا نملك أن نستخدم موارد

كوكب الارض لمنفعتنا الانانية ، وبأن علينا إذا كنا نرغب في البقاء أن نحترم هذا الكوكب بكل ما فيه من تنوع .

فمنذ الاكتشاف الفاجع الذي حصل قبل ٥٠٠ عام ، تعرضت الطبيعة في نصف الكرة الارضية الذي نعيش فيه إلى هجوم أدى إلى تدمير بيئي لم يسبق له مثيل في تاريخ العالم . وفقدت البشرية بذلك إلى الابد عددا لا يحصى من النباتات والحيوانات . بيد أن المأساة الحقيقية هي أن يستمر هذا التدمير في هذا العصر الذي يفترض فيه أن يكون عصرا مستنيرا .

اننا ندمر الكوكب بأعمال دمار واعية ، وما يضاعف المأساة بالنسبة لنا في الجنوب هو أنه حتى عندما تُجرى هذه الاعمال في اقاليمنا ، قلما نكون نحن القائمين بها بل إننا لا نكاد نستفيد أي فائدة من مكاسبها القصيرة الاجل . وفي حين اننا نقبل المسؤولية عن الحفاظ على بيئتنا المشتركة ، لا يمكننا أن نغلق من جانب واحد خيارات التنمية في وجه شعوبنا التي هي في أمس الحاجة اليها . والمطلوب هو تعاون دولي فعال يسلم بتكافلنا ويقدم لنا العوض على جهودنا .

اننا في بليز نضطلع بهذه المسؤولية على نحو جاد . فقد خصصنا ما ينيف عن ربع أراضي البلد لتكون مناطق محمية بيئية ، وقاومنا اغراءات التوسع الضخم الذي يجلب أعدادا غفيرة من السياح إلى بلادنا وفضلنا على ذلك السياحة الايكولوجية القابلة للاستمرار . ونحن بصدد اصدار تشريع شامل لحماية البيئة .

كما أننا نعمل جاهدين من أجل تلبية متطلبات الحفاظ على التنوع البيولوجي . وقد جاء في التقرير الاقليمي المعنون "جدول أعمالنا نحن" ما يلي :

"ان تنوع الحياة أمر لا غنى عنه لبقاء المحيط الحيوي والجنس البشري . ومن المعترف به اليوم أن التنوع البيولوجي يمثل قيمة مشتركة وان الحفاظ عليه أمر له أولوية قصوى بالنسبة لنا جميعا" .

إلا أننا نعتقد أيضا أن المجتمع الدولي لن ينجح البتة في احترام التنوع البيولوجي والحفاظ عليه ما لم نحترم التنوع الانساني ونحافظ عليه . ان أكبر دوافعنا

إلى الحفاظ على البيئة هو الحفاظ على الجنس البشري وتعزيز فرص التنمية المستدامة التي تحتاج له . ومع أنه من الصحيح أن جميعنا أبناء هذه الأرض فإن ما بيننا من فروق هو مصدر شراء لنا . نحن شعب واحد ذو ثقافات ولغات متعددة وطرق حياة عديدة مختلفة وعقائد عديدة مختلفة . نحن نسيج واحد ولكن بخيوط عديدة مختلفة . علينا أن نحترم هذه الفروق وإلا فلن نحقق السلم أبدا .

إن التعاطف الهائل في عدد المهاجرين في شتى أرجاء العالم ينبغي أن يقنع حتى أكثر المتشككين بأن تعلم احترام تنوع البشر أمر يعود بالمنفعة على الجميع . ولئن كانت مظاهر الهجرة هذه ، تؤدي إلى خلق التوترات في المدى القصير ، فإنها سوف تعزز ، في رأينا ، احتمال أن نتعلم جميعا العيش مع بشر تختلف ثقافتهم عن ثقافتنا بطرق شتى عديدة . والخيار هو أما أن نفعل ذلك أو نحكم على أنفسنا وأطفالنا بالعيش في نزاع لا ينتهي .

إننا عندما نناضل معا من أجل العدالة للجميع ونتعلم أن نحترم الطبيعة والانسانية نعطي لأنفسنا الفرصة لخلق عالم يسوده السلم . ولكن لا يمكننا أن نتكلم عن خلق عالم يسوده السلم مالم نعترف أولا بأن العالم لا يعيش في سلم وما لم نحدد الأسباب الرئيسية لهذه الحالة .

إننا نرى أن منع نشوب الصراعات أهم من الفصل بين المتنازعين بعد نشوب الصراع . فلا يمكن للمرء أن يتكلم عن حفظ السلم إذا لم يكن هناك أصلا سلم نحافظ عليه . لذلك نعتقد أن الأمم المتحدة ينبغي أن تركز بصورة أكبر على الاضطلاع بدور جديد موسع في بناء السلم .

إلا أنه لن يكون بمقدورنا أن نعمل معا بشكل فعال إلا إذا كانت الهياكل التي نستخدمها لتحديد وتنفيذ استراتيجيتنا المشتركة قائمة فعلا على المبادئ التي ننادي بها . ولا يمكننا أن نناصر الديمقراطية في مختلف بلداننا في حين أن منظمنا الجماعية لا تفتقر إلى الديمقراطية الحققة فحسب بل وتستند إلى ميزان قوة عالمي لم يعد صحيحا .

هناك حاجة ماسة إلى اصلاح منظومة الامم المتحدة . ولا بد من اضعاء الطابع الديمقراطي بوجه خاص على مجلس الامن . وكما بيّن صاحب السعادة بطرس بطرس غالي ، الامين العام للأمم المتحدة في تقريره المعدون "خطة للسلام" فإن :

"العمل الاقليمي ، من قبيل اللامركزية والتفويض للسلطة والتعاون مع جهود الامم المتحدة ، لا يمكن أن يخفف من اعباء المجلس فحسب ، بل يستطيع أيضا المساهمة في زيادة تعميق الإحساس بالمشاركة وتوافق الآراء ، وإضعاء الطابع الديمقراطي في الشؤون الدولية" . (A/47/277 ، الفقرة ٦٤)

إننا في نصف الكرة الارضية الذي نعيش فيه نؤيد العمل على تقوية منظمة الدول الامريكية والمؤسسات المتمثلة بها ، وننضم إلى الجهود الرامية إلى جعلها آليات أكثر فعالية لمعالجة شواغلنا المشتركة .

وفي الجزء الاقرب من بلادي ، نحن ملتزمون بتوسيع المجموعة الكاريبية كما أوصت بذلك لجنة جزر الهند الغربية في تقريرها المعدون "آن أو ان العمل" . وقد أوصت اللجنة بأن تتقدم المجموعة الكاريبية بمقترحات لإقامة رابطة لدول الكاريبي توجهه إلى التكامل الاقتصادي والتعاون الفني وتكون عضويتها مفتوحة لكل الدول الاعضاء في المجموعة الكاريبية وسائر الدول الجزرية في البحر الكاريبي وبلدان امريكا اللاتينية المشاطئة للبحر الكاريبي .

وتجرى الآن دراسة توصيات اللجنة بعناية ولا يسمنا الا أن نقول ان فكرة توسيع المجموعة الكاريبية مسألة تهم بليز على الدوام لاننا بلد من بلدان الكاريبي وأمريكا الوسطى على حد سواء ، ونشعر اننا مطالبون بتوفير احدى الصلات الحيوية بين المنطقتين دون الاقليميتين . ومما ييسر مهمة تحقيق التقارب بين هاتين المنطقتين اعتراف غواتيمالا بهليز كدولة مستقلة ذات سيادة ، ونحن على ثقة بأنه اذا ما توفرت الارادة الطيبة من الجانبين سيتم التوصل إلى حل مرض لمطالب غواتيمالا الاقليمية التي لا تزال معلقة .

وشمة مبدأ هام آخر تعهت منظمتنا باحترامه هو مبدأ العالمية . إن وجود ٢٠ عضواً جديداً بيننا يشري هذه الدورة ، ولابد لنا أن نؤيد الدعوة إلى عودة جمهورية الصين إلى المجتمع الدولي . فلا يمكننا أن نستمر في تجاهل واقع وجود دولة تضم ٢٠ مليوناً من البشر ، وإننا واشقون بأن هؤلاء الناس قادرون على الإسهام بصورة مفيدة في عملنا في الأمم المتحدة .

لقد سعدنا جميعا بانتهاء الحرب الباردة ، ويمكننا الآن أن نتنفس الصعداء لأن التهديد بوقوع حرب نووية تقتد تضاءل لأن التهديد بوقوع حرب نووية قد تضاءل . ومع أن الحرب الباردة لم تؤد إلى موت أحد منا ، فإن الملايين قد ماتوا خلال هذه السنوات بسبب الفقر ، وعانى مئات الملايين من الجوع وسوء التغذية ونقص الخدمات التعليمية ، وعدم وجود المسكن المناسب ومن مهانة البطالة . والمفجع أن هذا النظام يواصل التسبب في وقوع ضحايا حتى اليوم .

والآن بعد أن انتهت الحرب الباردة ، أليس من حقنا أن نتوقع أكثر من مجرد صدور اعلانات الانتصار عليها ؟ وفي الوقت الذي نجد فيه أن الميزانيات العسكرية لا تتناسب على الإطلاق مع أي احتياجات أمنية رشيقة ، لا يمكن أن نقبل أن يموت الأطفال من الجوع أو من أمراض يمكن تجنبها . ولو خفضت حكوماتنا في نصف الكرة الذي ننتمي إليه وحده ، ميزانياتها العسكرية في السنوات الخمس القادمة ، بمقدار ٢٠ في المائة عن ميزانيات عام ١٩٩٠ ، لتوفر في نهاية تلك الفترة مبلغ لا يقل عن ٥٠ بليون دولار يمكن استخدامه لمحاربة الفقر .

يجب ألا ننسى أن الفقر والبؤس يؤثران بصفة أساسية على المرأة وعلى الشباب . فهم يتحملون اصعاب التي تؤدي إليها سياسات التكيف الهيكلي . لذلك يجب أن نلتزم التزاما حازما بالآخذ بمنظور جديد يرمي إلى إدماج المرأة وتعبئة جهودها باعتبارها مشاركا كاملا في عملية التنمية ومستفيدا كاملا منها .

وفي نفس الوقت يجب أن نتخذ تدابير خاصة توفر للشباب التعليم والعمالة اللذين يسمحان لهم بالحياة السليمة المنتجة . وفي هذا السياق لا يسعنا أن نتجاهل ما لإساءة استخدام المخدرات والاتجار بها من أثر رهيب على شبابنا . يجب أن نضاعف جهودنا لمكافحة هاتين اللفتين . ويجب أن تعبأ الموارد الكافية على الصعيد الدولي ، وأن تكون هذه الموارد متاحة لمكافحة الاتجار بالمخدرات والقضاء عليه بالإضافة إلى معالجة المدمنين وإعادة تأهيلهم .

ونحن ندرك مدى ضخامة مهمتنا ولا تساورنا الاوهام بشأن احتمالات نجاحنا في خلق عالم يعيش في سلم وعدل ، ولكن مهما بدت الاحتمالات ضئيلة فيجب أن نقطع على أنفسنا

عهدا جادا بأن نبذل كل ما في وسعنا في هذا السبيل . إننا ندين بهذا للملايين الذين سبقونا وللذين يناضلون ضد الظلم والفقر . وندين به للشعوب التي تعاني في وقتنا الحاضر ، وفوق كل شيء ندين به للأطفال الذين سيرثون العالم الذي شكله لهم . لذلك يجب أن نؤكد التزامنا بالتنفيذ الكامل والفعل لإعلان وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي من أجل ال طفل . فمن أجل الأطفال يتعين علينا أن نقيم نظاما عالميا يكفل نوعية الحياة اللازمة لرفاههم .

إن التحدي واضح أمامنا ، ويمكننا أن نبدأ العمل وسيواصل الأطفال المهمة . يجب أن نبدأ الآن اذا أردنا أن نوفر لهم أي فرصة على الإطلاق . يجب أن نفعل ذلك على وجه السرعة لأن الوقت يجري . وهذا هو أوان العمل بعمون الله وتأييد الشعوب الممثلة هنا في الأمم المتحدة .

السيد يونغ (مانت فنسنت وجزر غرينادين) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : أود أن أبدأ بتقديم التهاني المخلصة للسيد غانيف لتوليته منصبه الرفيع رئيسا للجنة العامة . لقد تبوأ الرئاسة في وقت يتطلع فيه العالم بشقة متجددة الى الأمم المتحدة . إنه رجل سياسة من منطقة تفخر بتقاليدها العريقة في التمثيل الديمقراطي ، وقد قام بدور جديد بالثناء في طليعة عملية تحقيق الديمقراطية في بلاده وفي شرق أوروبا . إن انتخابه بالاجماع لتولي رئاسة الجمعية العامة في الدورة الراهنة يسلط الاضواء على الجهود المستمرة التي تبذلها منطقتنا في سبيل التحول الى مجتمعات ديمقراطية ذات اقتصاد سوقي ، كما يبرز السمات العالمية لفترة ما بعد الحرب الباردة . إنني واثق من أن خبرته وثقافته ومهارته الدبلوماسية سيكون لها أثر كبير في جعل الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة مثمرة وبناءة .

اسمحوا لي أيضا أن انتهز هذه الفرصة لأعرب لسلفه السيد سمير الشهابي ، ممثل المملكة العربية السعودية ، عن تمنياتنا الطيبة وتقديرنا للطريقة الممتازة التي تراس بها الدورة السابقة للجمعية العامة .

واغتتم هذه الفرصة أيضا لأعرب لأميننا العام المبجل السيد بطرس بطرس غالي عن تفهمنا وتقديرنا العميقين للجهود التي بذلها حتى الآن لتحقيق المزيد من المرونة

لهذه الهيئة العالمية ولتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات الجديدة التي تفرضها التطورات المثيرة التي تحدث في العلاقات الدولية مع الوفاء في نفس الوقت بولاياتها القديمة العهد .

وبالنيابة عن حكومة وشعب سانت فنسنت وجزر غرينادين ، أود أن أشيد بالسيد خافيير بيريز دي كوييار الذي انتهت مدة خدمته في نهاية عام ١٩٩١ . فتحت قيادته التي استمرت ١٠ سنوات نفط الأمم المتحدة عن نفسها صورتها السلبية كمحفل للكلام عديم الفائدة ، وبرزت كمؤسسة تعلق سمعتها كمحفل فعال لصيانة السلم مما أدى إلى مطالبتها بتولي مسؤوليات عديدة جديدة . والواقع أن السيد خافيير بيريز دي كوييار قد يشر عملية تحول الأمم المتحدة في هذا المناخ المتغير تحولا يضعها في قلب المسرح السياسي للنظام العالمي الجديد . فقد أعاد المنظمة ، بالأدوار الجديدة التي تظلم فيها بصيانة السلام ومنع السلام ، إلى مهمتها الأساسية . إننا نشارك المجتمع الدولي في تقديم التحية له للخدمات التي أسداها للأمم المتحدة وللسلم العالمي .

في هذا العام قبلت الجمعية العامة في عضوية الأمم المتحدة حتى الآن باجماع عام ١٣ دولة . ويود وفد بلادي أن يعرب عن ترحيبه الحار بأذربيجان ، وأرمينيا وأوزبكستان ، والبوسنة والهرسك ، وتركمانستان ، وجمهورية مولدوفا ، وجورجيا ، وسان مارينو ، وسلوفينيا ، وطاجيكستان ، وقيرغيزستان ، وكازاخستان ، وكرواتيا . إن قبول هذا العدد الكبير من الأعضاء الجدد في المنظمة خطوة كبيرة أخرى في سبيل تحقيق العالمية .

ويود وفدي أن يعرب عن مواساته العميقة لحكومات وشعوب الولايات المتحدة الأمريكية وجزر البهاما والغلبين ونيكاراغوا والهند وباكستان التي تكبدت خسائر فادحة في الأرواح وخسائر مادية ضخمة نتيجة السلسلة الأخيرة من الكوارث الطبيعية . ونملي كي تتجنب منطقة الكاربيبي التي نختفي إليها أي دمار آخر أثناء موسم الأعاصير . ونأمل أن تتم بسرعة عملية الإعمار وإعادة التأهيل في المجتمعات التي أضررت وأن تتلقى هذه المجتمعات الدعم السخي من المجتمع الدولي .

في السنوات الاخيرة الماضية ، شهدنا تغيرات هامة في الساحة الدولية . فقد بعثت نهاية الحرب الباردة الآمال في مستقبل أفضل وأكثر أمنا . والعالم يواجه الآن تحديات جديدة في سعيه لتحقيق العدالة والانصاف والرخاء . وقد أُحرز تقدم ملموس ، في مناطق عديدة من العالم ، في تحقيق الديمقراطية وكذلك في تحقيق مقاصد ميثاق الأمم المتحدة . واذا اكتملت عملية إزالة نظام الفصل العنصري فإنها ستسهم اسهاما كبيرا في تعزيز هذه الاتجاهات . ومع أنه قد حدث تحرك إيجابي صوب انشاء جنوب افريقيا الديمقراطية الموحدة اللاعنصرية فإن ظهور خلافات خطيرة في المفاوضات الاخيرة يدعونا الى القلق .

ويود وفدي أن يعرب عن تأييده الكامل لدعوة المؤتمر الوطني الافريقي الذي اجراء تحقيق دولي في مذبحة بويباتونغ . ونحن نحث جميع المعنيين على بذل كل جهد ممكن للابقاء على زخم عملية التفاوض في مؤتمر اقامة جنوب افريقيا الديمقراطية بغية إتمام الاتفاق على المسائل المعلقة . واذا لم ينعكس اتجاه النزعات السلبية في جنوب افريقيا ، فإن حكومتي تقف على أهبة الاستعداد للمشاركة في إعادة تعبئة المجتمع الدولي ، بجميع الوسائل المناسبة ، في الكفاح ضد الفصل العنصري . إننا نود تشجيع الرئيس دي كليرك على أن يواصل ما أبداه من شجاعة في قيادته لحكومته حتى الآن ، ونحثه على أن لا يشوّه الصورة التاريخية التي خلقها مع نلسون مانديلا .

يتابع وفدي الحالة في البوسنة والهرسك ، التي هزت ضمير كل انسان ، بغض النظر عن أصله القومي أو خلفيته العرقية أو معتقده الديني أو السياسي . إننا ندين إقامة مراكز الاحتجاز ، لا سيما في البوسنة والهرسك ، حيث يحتجز المدنيون ضد رغبتهم ويتعرضون للمعاملة السيئة . ويجب رفض ممارسة "التطهير العرقي" البغيضة رفضا قاطعا ، ويجب إيضاح أن المجتمع الدولي لن يقف موقف المتفرج إزاء محاولة جار قسوي إبادة دولة عضو .

إن وفدي يرحب باعتماد مجلس الأمن للقراريــــن ٧٧٠ (١٩٩٢) و ٧٧١ (١٩٩٢) ،
الذين يستهدفان ضمان وصول المساعدات الانسانية الى جميع أنحاء البوسنة والهرسك
والسماح للمنظمات الدولية ، لا سيما لجنة الصليب الاحمر الدولية ، بالوصول دون أية
عوائق الى معسكرات الاعتقال ومراكز الاحتجاز .

ويتابع وفدي باهتمام شديد المفاوضات التي تجري في هذا الشأن برعاية المجموعة الأوروبية . ونحن نعتقد أنه ينبغي أن تصحب هذه العملية جهود دولية لوضع نهاية فورية للعنف ، وزيادة الضغط على جميع الأطراف المعنية لتعمل بصدق من أجل التسوية السياسية . إن اتفاق وقف إطلاق النار ، الذي توصل اليه المفاوضون الأوروبيون ومفاوضو الأمم المتحدة مع الأطراف المتحاربة في البوسنة هو خطوة في الاتجاه الصحيح .

نحن سعيون جدا بزيادة الجهود التي تبذل لمساعدة شعب طالت معاناته هو شعب الصومال في القرن الافريقي . وستظل المجاعة وظروف العيش في البلدان الافريقية الواقعة جنوبي الصحراء مبعثا لقلقنا . ووفدي يناشد المجتمع الدولي إيلاء الاهتمام اللازم لمحنة هؤلاء الناس . ونود لفت الانتباه الى ، والتشديد على ، الحاجة الملحة لإصلاح السياسة العامة على نحو يمكن من تخفيف الجفاف بإعادة التشجير ، وتجنب المجاعة الناتجة عن تبديد الموارد في الانفاق العسكري .

إن وفدي يرحب بجهود السلم الراهنة ويملي من أجل التوصل الى حل عادل وشامل ودائم لازمة الشرق الاوسط ، ولبها ، في رأينا ، قضية فلسطين . ويكرر وفدي الاعراب عن أهمية هذه القضية ويدعو الأمم المتحدة الى أن تظهر حيالها نفس التماسك والشبكات اللذين تجليا عندما طرحت علينا القرارات المتعلقة بغزو الكويت . يحدونا الأمل أن تسفر العملية الدائرة الآن عن حل للصراع يستند الى قرار مجلس الأمن ٢٤٣ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . وبلدي يؤمن إيماناً راسخاً بأن الحل الوحيد القابل للبقاء لهذا الصراع التاريخي يكمن في الاعتراف الكامل بحق الفلسطينيين في تقرير المصير والحق المقابل لدولة إسرائيل في البقاء ضمن حدود آمنة ومضمونة وفي ترسيخ هذين الحقين . وتعريف الحدود الآمنة وصونها في هذا الزمان من تاريخ العالم أمران أصبحا ميسوريين بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة ، كما بينت ذلك بوضوح حرب الخليج .

وبعد عقد من توسط الأمم المتحدة في الحرب الدائرة في كمبوديا ، يوفر توقيع الفئات المتحاربة التاريخي في ٢٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ على اتفاقات باريس للسلام أملاً حقيقياً في إنهاء الأعمال العدائية في ذلك البلد المضطرب . إلا أننا يساورنا قلق بالغ إزاء المصاعب التي تواجهها سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا في تطبيق الاتفاقات . ووفدي يشارك في دعوة جميع الأطراف المعنية الى أن تسمح في المناطق الواقعة تحت سيطرتها بوزع جميع عناصر سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا وذلك لتمكينها من القيام على نحو كامل بمهمتها في تطبيق أحكام اتفاقات باريس .

ولا تزال الحالة في هايتي من أكثر المصادر إشارة لقلق بلدي . وقد أدنا بالفعل ، دون أي تحفظ ، محاولة تغيير الرئيس الدستوري بصورة غير مشروعة واستعمال

العنف على نطاق واسع ، واستخدام القوة العسكرية في أعمال القهر ، وانتهاك حقوق الانسان في ذلك البلد . ونظرا لمشاركة الامم المتحدة الحاسمة في انتخابات هايتي ، ودورها العام كضامن لحقوق الانسان الدولية ، فإننا نشعر أنها تتحمل مسؤولية خاصة تجاه شعب هايتي ، الذي لم يحالفه الحظ قط ليتمتع بحقوق الانسان والحريات الاساسية التي سلم المجتمع الدولي بأنها أساسية للكرامة الانسانية . إن الحالة الراهنة تتطلب اهتماما جديا من جانب الهيئة العالمية للعمل بترادف مع منظمة الدول الامريكية . وينبغي أن تواكب الاعراب عن القلق أعمال ملمومة . إننا نشارك الرئيس جان - برتران آريستيد والقوى الديمقراطية المهما ، وننضم اليه في دعوته الحائرة الى اتخاذ عمل حاسم الآن .

بالنسبة للحالة السياسية في امريكا الوسطى ، يرحب وفدي باتفاق السلام الخاص بالسلفادور ، الذي وقّع في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ في شابولتوك . ونود أن نهنئ اسبانيا وكولومبيا والمكسيك وفنزويلا على الدور الهام للغاية الذي قامت به في عملية التفاوض . ونحن مدينون بالامتنان الى السيد خافيير بيريز دي كوييار على جهوده في خدمة السلام في امريكا الوسطى ، تلك الجهود التي يواصلها السيد بطرس بطرس غالي ، الامين العام الجديد .

ويشعر وفدي بسرور خاص إزاء التطورات الاخيرة في العلاقات بين مجموعة الكاريبي وبلدان امريكا الوسطى . ويجب الحفاظ على الزخم الذي تولد نتيجة للانعقاد الناجح لأول مؤتمر وزاري يجمع بين مجموعة الكاريبي وبلدان برزخ امريكا الوسطى وذلك في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ في سان بيدرو بهندوراس .

إن اعتراف غواتيمالا باستقلال بليز ، وإقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين ، تحركان ايجابيان جديران بالترحيب ، وهما ييسران تعميق العلاقات بين الدول الاعضاء في مجموعة الكاريبي وبلدان امريكا الوسطى .

إن منطقة الكاريبي ، لا سيما بلدان جزر ويندوارد ، التي تنتمي إليها سان فنسنت وجزر غرينادين ، قد ألزمت نفسها بتكثيف هيكلي واصلاحات اقتصادية أخرى تستهدف زيادة عائداتها من الصادرات وتعزيز قدرتها على التنافس في الاقتصاد العالمي . وقد أنشأنا تجارة حرة عام ١٩٨٨ في منظمة دول شرقي الكاريبي . وعلى معيد التجمع الاوسع لبلدان الكاريبي ، أي المجموعة الكاريبية ، جاء اتفاق ناسو لعام ١٩٨٤ بشأن التكثيف الهيكلي ، وعلان غراند انسي لعام ١٩٨٩ ، معبرين عما يعلقه القادة الاقليميون من أهمية عاجلة على عملية التحول .

وحتى في الوقت الذي نرحب فيه بالمبادرات التجارية والاستثمارية الاخيرة في نصف الكرة الذي ننتمي اليه وهي مبادرات هدتها تعزيز حركة السلع والخدمات وخلق فرص أكبر للناس ، فإن بلدي ، وغيره من بلدان مجموعة جزر ويندوارد ، يقلقه أن تعتبر المصالح الاقتصادية الحيوية للدول الصغيرة ، مثل بلداننا ، هامشية جدا ، حين تتحرك بلدان العالم القوية المتقدمة النمو لتوحيد أسواقها في تكتلات تجارية كبيرة . في هذا الصدد ، ستضاعف حكومات وشعوب جزر ويندوارد الأربع من جهودها لضمان أن لا تؤدي القوى العاملة لمصالحها الخاصة الى تحطيم اقتصاداتنا بإسراعها بقلب نظام التسويق الذي نبيع بموجبه الموز الى بلدان المجموعة الاقتصادية الاوروبية . إننا نتوقع من المجتمع الدولي أن يفهم ، أنه مهما حسنت وصدقت النوايا ، فإن الجزر الصغيرة الفقيرة الى الموارد مثلنا تشكل حالة خاصة في مجال التنمية الاقتصادية . وإن هذه الأوضاع لم يغيرها شيء .

وإذ يتجه النظام الدولي نحو التجارة الحرة ، يعرب وفدي عن اقتناعه الراسخ بضرورة إيلاء اهتمام خاص للترتيبات التجارية التقليدية التي دعمت النمو الاقتصادي والديمقراطية في أماكن عديدة من العالم . وفي هذا الصدد ، سنواصل العمل للحفاظ على علاقاتنا التقليدية مع المجموعة الأوروبية حتى ونحن ننتقل إلى التجارة الحرة في نهاية المطاف .

إن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في ريو دي جانيرو بالبرازيل خلال الفترة من ٢ إلى ١٤ حزيران/يونيه والذي شارك فيه عدد كبير من قادة العالم على نحو لم يسبق له مثيل . قد أصبح الآن جزءاً من التاريخ . وبقي علينا أن نترجم ١٢ يوماً من المناقشات إلى عمل إيجابي حتى لا نذكر لنا الأجيال القادمة أننا فوتنا فرصة عظيمة لوضع جدول أعمال للحفاظ على البيئة . ولقد دعت سانت فنسنت وجزر غرينادين ، بوصفها رئيسة مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي خلال شهر حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، إلى بدء العمل داخل المجموعة لتنسيق أنشطة المتابعة للدول الأعضاء بالمجموعة في المنظمات المتعددة الأطراف وكذلك في المجتمع الدولي الأوسع نطاقاً .

وترى حكومتي أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه في قمة ريو يمثل بداية هامة في عملية يمكنها أن تؤدي في نهاية الأمر إلى تغيير النهج الذي يواجه به العالم التحدي المتمثل في العمل على تشجيع النمو الاقتصادي . ويسعدنا على وجه الخصوص أنه قد تسم التمضي إلى قضايا من أمثال قضية الحفاظ على سلامة الجزر ، والتخفيف من حدة الفقر ، والتنمية المستدامة للأحراج بشتى أنواعها ، والإدارة السليمة بيئياً للنفايات الملبة .

وידعو وفدي إلى سرعة التصديق على الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغيير المناخ والاتفاقية الخاصة بالتنوع البيولوجي ، اللتين يمكن في اعتقادنا أن تقللا ، إذا ما نفذتا تنفيذاً أميناً من المخاطر التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة مثل سانت فنسنت وجزر غرينادين وغيرها من الدول النامية الساحلية ذات الأرض المنخفضة المستوى .

وقد أحاط وفدي علما بما أعلنته البلدان المتقدمة من تجديد التزامها بتحقيق هدف الأمم المتحدة المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الاجمالي بهذه البلدان لتقديم المساعدة الانمائية للبلدان النامية ، والقيام ، حيثما لم تحقق هذا الهدف بعد ، بزيادة برامج المعونة التي تقدمها بغية تحقيقه في أسرع وقت ممكن ، أو في تاريخ لا يتجاوز عام ٢٠٠٠ .

ونأمل في سرعة إنشاء لجنة التنمية المستدامة الرفيعة المستوى التي أوصى المؤتمر بانشائها حتى يتسنى دعوتها الى الانعقاد في أقرب وقت ممكن ، وبذلك تأتي أعمال متابعة قمة ريو محققة لآمالنا وتطلعاتنا جميعا .

وقد استجاب العالم استجابة ايجابية للتقدم المستمر صوب الديمقراطية فسي العديد من المناطق بالعالم ، وانهيأ سياسة الحرب الباردة القائمة على قطبين والتخفيض العام في الانفاق العسكري ، ونشأة دول جديدة ، وقد ازدادت الادوار المسندة الى الأمم المتحدة في مجال صنع السلم وحفظه ، واتسع نطاقها على نحو كبير في حقبة ما بعد الحرب الباردة . وتقوم الهيئة العالمية بدور قيادي في هذه المجالات وغيرها من المجالات الحيوية . وللاسف فإن المطالبة بنفس هذا الدور القيادي في مجال التنمية الاجتماعية لم يحظ بنفس هذه الدرجة من الاهتمام السياسي . وينبغي أن تتمدى المنظمة لهذه القضية على سبيل الاولوية . وصحيح أن هناك جهودا كبيرة تبذل على الصعيدين الوطني والدولي لتحسين المستوى المعيشي لشعوب العالم ، بيد أن الاحصاءات العالمية تفيد بأنه يوجد اليوم مزيد من الفقراء والعاطلين ، ومن فقدان الامن الاجتماعي وبخاصة بين سكان البلدان النامية .

ومشاكل التنمية الاجتماعية هي مشاكل ذات نطاق عالمي وتتطلب استجابة عالمية . وبغية تحقيق هذا الهدف ، تؤيد حكومتي عقد اجتماع قمة عالمي بشأن التنمية الاجتماعية على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات في مستهل ١٩٩٥ بمناسبة الذكرى الخمسين لانشاء الأمم المتحدة .

وبينما تتجلى يوميا في جميع أرجاء العالم معاملة الإنسان غير الإنسانية لأخيه الإنسان ، تواصل حكومتي التزامها بما تعهدت به من تعزيز الاحترام والامتناع العالميين لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وفقا لما تنص عليه أحكام ميثاق الأمم المتحدة . وبغية تحقيق هذا الهدف ، تؤيد حكومتي إنشاء نظام دولي فعال لحماية الحقوق والحريات الأساسية لجميع الشعوب بصرف النظر عن العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين . ونأمل أن يتحقق ذلك في المؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان المقرر عقده في فيينا في حزيران/يونيه ١٩٩٣ .

ويساور وفدي القلق العميق لكون المنطقة قد أصبحت مركزا للتجارة غير المشروعة في المخدرات التي تتجه الى أسواق أمريكا الشمالية وأوروبا . ونحن نسلم بأن تجارة المخدرات تمثل مشكلة دولية تؤثر على المؤسسات والسكان في مختلف البلدان . ويود وفدي أن يعيد التأكيد على التزامه بزيادة تعاونه في التصدي لمشكلة المخدرات العالمية بشتى جوانبها ، سواء جوانب انتاجها أو الاتجار بها أو استهلاكها على نحو غير مشروع . ولا يمكن أن نسمح بأن يدمر هذا الوباء ما نملكه من موارد بشرية نفيسة . ومن ثم ، فإن بلدي سيوقع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية .

إن العالم على مشارف تجربة جريئة جديدة في تاريخ البشر ، والامكانات هائلة ولكن التحديات هائلة أيضا ، ونحن المنتهين الى ذلك الجزء من الكاريبي الذي ينطبق باللغة الانكليزية ، والذي تأسست فيه منذ زمن بعيد الديمقراطية ومؤسسات النظام الدستوري ، حريصون على أن نقوم بدورنا المشروع مع تسليمنا الكامل بوضعنا وبمطلبات التكامل العالمي . ونحن نتطلع الآن الى أن نشارك مشاركة منصفة في الفوائد الناجمة عن السلم الدائم الذي أسهمنا في إحلاله من خلال استقرارنا والتزامنا الاكيد بالحرية والديمقراطية .

السيد موزي (ولايات ميكرونيزيا الموحدة) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : إنه لشرف عظيم لي أن أخطب الجمعية العامة في مستهل دورتها السابعة والأربعين ، وفي وقت يوافق استكمال بلدي للسنة الأولى من عضويتها في الأمم المتحدة . وبالنسبة لشعب خضع لحكم الآخرين ، تعد ميزة الحصول أخيرا على صوت متكافئ في مجموعة الأمم إنجازا فريدا ، وبهذا الصوت ، أعرب الآن عن إمتناني لما لاقيناه من سعة الصدر والسخاء من جانب الأعضاء والأمانة العامة ونحن نشارك للمرة الأولى في أعمال هذه الهيئة العظيمة .

إننا نضم صوتنا الى أصوات الأعضاء الآخرين الذين تقدموا بالتهنئة القلبية للسيد متويان غانيف ، ممثل بلغاريا ، لانتخابه رئيسا للجمعية في دورتها السابعة والأربعين ، ونود أيضا أن نشكر ملغ ، السيد الشهابي لخدماته الفذة حقا أثناء رئاسته للجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين . ومن حسن حظنا وحظ الأجيال المقبلة أن يقود الهيئة في أوقات التحديات الهائلة هذه ، أشخاص على هذه الدرجة العالية من المهارة والحيوية والتفاني والاخلاص .

وإذ أتكلم عن القيادة عليّ أيضا ، بطبيعة الحال ، أن أشير باحترام وتقدير إلى أميننا العام السيد بطرس بطرس غالي ، الذي برهن بالفعل على أنه أكثر من كفؤ للمهام الجسام التي ترتبط بمنصبه الرفيع . وأؤكد له دعواتنا وتأييدنا المستمر .

في العام الماضي ، كان لولايات ميكرونيزيا الموحدة شرف أن تكون إحدى الأمم السبع التي انضمت إلى عضوية الأمم المتحدة في مطلع الدورة السادسة والأربعين . وبعد ذلك أثناء هذه الدورة كتب تاريخ من نوع خاص بانضمام ١٣ أمة أخرى إلى العضوية . ولذلك يسعدني أن أقدم تهاني بلادي الحارة ، حكومة وشعبا ، إلى أذربيجان ، وأرمينيا ، وأوزبكستان ، والبوسنة والهرسك ، وتركمانستان ، وجمهورية مولدوفا ، وجورجيا ، وسان مارينو ، وسلوفينيا ، وطاجيكستان ، وقيرغيزستان ، وكازاخستان ، وكرواتيا ، على انضمامها إلى الأمم المتحدة . ونحن على ثقة من أننا إذ نشاركها هذه اللحظة الفريدة في التاريخ ، فإننا سنبقى على رابطة مشتركة تتجاوز الاختلافات الجغرافية وتعطي معنى إضافيا لمفهوم أخوة الإنسان والأمم .

إن جدول الأعمال الشامل الكبير الذي ستتناوله الدورة الحالية للجمعية لهو دليل على الترابط المتزايد أبدا بين أمم العالم وشعوبه . وعندما كنا شعبا غير متمتع بالحكم الذاتي ، سعينا نحن ، في ولايات ميكرونيزيا الموحدة ، سعيا شاقا طويلا لتحقيق الاستقلال ، فوجدنا بعد حصولنا عليه أن الاكتفاء الذاتي التام لم يعد ممكنا ولا مرغوبا فيه في عالم اليوم .

لقد تشرفت مؤخرا ، بمرافقة رئيس بلادي ، سعادة السيد بايلي أولتر ، إلى مؤتمر قمة الأرض في ريو . وقد أفاد هذا الاجتماع - بين جملة أمور - في تعميق فهمنا لإمكانيات التعاون العالمي الدولي الشامل على أساس المسؤوليات المشتركة وأن تكن متميزة .

ومن بين البيانات العديدة التي أدلى بها رؤساء الدول في ريو ، أشار أعجابي اقتباس ملاثم للغاية من كلمات سير فرانسيس باكون ، قدمته رئيسة أيسلندا ، سعادة السيدة فينبو غادوتير ، إذ قالت :

"ما من أحد يفوق خطاه خطأ من يقرر ألا يفعل شيئاً لأنه لا يستطيع أن يفعل إلا القليل".

إن تنويه الرئيسة بهذا الرأي في سياق مؤتمر قمة الأرض كان ملهماً حقاً ، لكن اسمحوا لي أن أقول إن فيه أيضاً ما يهدي بلدي إلى النطاق الواسع المتنوع للتعاون الدولي .
إننا ندرك الآن أن الميثاق كان يقصد له أن يشكل تحدياً لكل عضو ، كبيراً كان أم صغيراً ، متقدماً كان أو نامياً ، بأن يظطلع بدوره في تنفيذ القرارات الجماعية وبأن يتخذ من الرد على السؤال القائل "ماذا بوسعني أن أفعل ؟" لا أساساً للتقاعس عن العمل بل بالأحرى نقطة انطلاق لعمل في حدود إمكانياته مهما كان متواضعاً . فبدون إضطلاعنا بالدور الواجب علينا لن يكون لنا الحق أن نأمل في أن يتصدى المجتمع العالمي بفاعلية للمشاكل العالمية من قبيل مشاكل البيئة والفقر والحرب . وبدون الإضطلاع بالدور الواجب علينا لن يكون لنا الحق في توقع المساعدة المباشرة من المجتمع العالمي في التصدي لما يتجاوز قدرتنا على حله من مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الداخل .

وبالتالي ، تود حكومة بلادي مرة أخرى أن تشكر كل الممثلين في هذه الهيئة وفي الأمم المتحدة ككل على استقبالهم لنا بحفاوة ، وأن تجدد الآن - بمزيد من الفهم - التزامنا بالميثاق وبواجباتنا بمقتضاه .

إن ولايات ميكرونيزيا الموحدة قد أثبتت وجودها بقدر متواضع جداً خلال العام الماضي ، لا سيما في سياق البيئة وعلى وجه الخصوص في اللجنة التفاوضية الحكومية الدولية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ . ونظراً لأننا بلد تتكون أراضيه من جزر صغيرة منخفضة ، فإننا نجد أنفسنا في خط المواجهة مع غيرنا من الدول الأخرى المماثلة لنا ، إذ نكون أول من يعاني من الآثار المدمرة للاحتراز العالمي إذا ما استمر دون هوادة . إن ارتفاع منسوب مياه البحار سيغطي في النهاية جزرنا ، لكن قبل ذلك بكثير ستتخطم الشعب المرجانية التي تحميها وسنقع ضحية لاندفاع العواصف المتزايد ، وستدمر محاصيلنا الزراعية وتصبح مصادر مياهنا العذبة غير صالحة للاستهلاك البشري . إن ما نواجهه فعلاً هو خطر انتهاء حضارات الجزر التي ظلت قائمة لآلاف السنين .

لقد شاركنا بنشاط في كل دورات اللجنة التفاوضية الحكومية الدولية ، ولم نتردد على الاطلاق في التوقيع على الاتفاقية الاطارية في ريو لان النص النهائي للاتفاقية يقطع شوطا طويلا في الاعتراف بضعف الدول الجزرية المنخفضة بوجه خاص إزاء عواقب تغير المناخ الناجم عن أنشطة الإنسان . بيد أن مدى الفاعلية الحقيقية للاتفاقية سيقاس بالبروتوكولات التي لم يتم التفاوض عليها بعد وبكيفية سير عمل مؤتمر الاطراف فيها وغيره من آلياتها .

وهذا القول يمدق على وجه الخصوص في حالة الاتفاقية الاطارية لان الدليل العلمي الذي قدمه الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ يبين - كما أكدنا في اللجنة التفاوضية الحكومية الدولية - أن هناك حاجة الى تخفيضات كبيرة في انبعاثات غازات الدفيئة . فحتى التخفيضات المتواضعة للانبعاثات ، تلك التخفيضات التي لم تظهر الدول الصناعية استعدادا للتعهد بها في ريو ، إنما هي تخفيضات أشد صرامة تملحها اعتبارات العلم لا اعتبارات السياسة .

ومن مخريات القدر ، أن تكون شعوب البلدان الجزرية الصغيرة ، التي تبدو قاطنة في مواقع بديعة الجمال بعيدا عن ضغوط المجتمعات الصناعية ، هي الشعوب التي تشعر أكثر من غيرها بالحاجة الشروع في عمل لحماية هذا الكوكب . إلا أن شعوب الجزر هذه هي التي بدأت تعاني من آثار الاحترار العالمي ؛ وشعوب الجزر هذه هي التي تشهد التغير المدمر والسريع لأنماط الطقس القديمة ، وهذه الشعوب ذاتها هي التي ستكون أوطانها الضحية الاولى لارتفاع منسوب مياه البحار .

لكن هذه الحقيقة المؤسفة لا تعني أن بقية العالم يملك أن ينتظر ، لانه في الوقت الذي سيلبس فيه العالم آثار الاحترار العالمي الواقعة على الجزر ، سيكون الاوان قد فات بالنسبة لبقية العالم لاتخاذ الخطوات اللازمة لانقاذ نفسها .

لذا ، فإننا نشعر بالتشجيع لاعتماد الاتفاقية الاطارية بشأن تغير المناخ ، لكننا نتطلع بشغف الى تنفيذها الفوري ، وندعو في صلواتنا الى أن يؤدي تطبيقها بسرعة الى فرض اجراءات وقيود من جانب البلدان الصناعية على النطاق اللازم للتوصل

الى تحقيق الهدف من الاتفاقية ، ألا وهو العمل على استقرار تركيزات غازات الدفيئة في المناخ على مستويات لا تكون لها آثار سيئة على المناخ .

إن بلوغ استقرار على هذا المستوى لا يمكن أن يتحقق بالجهود الغاترة . فكما كتب السيناتور الأمريكي غور مؤخرا في كتابه "الارض في كفة الميزان" .

"إن مد هذه المعركة لن يتراجع إلا عندما تهب غالبية شعوب العالم بإحساس مشترك بالخطر العاجل ، لنشارك جميعا في جهد شامل" .

فلنأمل أملا وطيدا في أن يكون توقيع الاتفاقية الاطارية من جانب ١٥٥ بلدا في مؤتمر قمة الارض دليلا على هذا الاحساس المشترك ، وإشارة بدء لهذا الجهد الشامل .

لقد انضم رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة الى رؤساء معظم الدول في ريو في توقيع اتفاقية التنوع البيولوجي . ونحن نقبل مسؤوليتنا كدولة عن صيانة التنوع البيولوجي لجزرنا ومياهنا ، وعن استخدام هذه الموارد بشكل قابل للاستدامة .

ونرحب بالإشارة في الاتفاقية الى مبدأ التحوط فيما يتعلق بتطبيق التدابير الرامية الى تفادي الاخطار التي يتعرض لها التنوع البيولوجي أو اقلالها الى أدنى حد ممكن . ومما يبعث على اطمئناننا الاعتراف المحدد في الاتفاقية بأن الدول الجزرية الصغيرة تحتاج للوفاء بالتزاماتها الى موارد مالية اضافية وجديدة ووصول ملائم الى التكنولوجيا المناسبة . ونحن نتطلع الى انعقاد مؤتمر الدول الاطراف في وقت مبكر .

وأخيرا ، فإن جدول أعمال القرن ٢١ يركز ، من حيث النص والروح على حد سواء ، على شواغل العالم المتقدم النمو والعالم النامي تجاه ضمان مستقبل مستدام بيئيا . واعتقد أنه في عالم لم يعد شاغله الأول الصراع بين الدولتين العظميين ، سيعتبر جدول أعمال القرن ٢١ أهم مك اجتماعي وحيد تم التفاوض بشأنه في أي وقت فسي التاريخ ، وهو بالطبع من حيث أثره القانوني مجرد دليل يهتدى به ، وبالرغم من إسهابه فهو مجرد إطار . إلا أن أثره في المستقبل على السياسات الداخلية والخارجية لكل دولة سيكون ملموسا .

إن قرار مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الداعي إلى إنشاء اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة يعتبر انجازا هاما . ونجد في قيامها مدعاة للأمل الواقعي في أن يتم تحويل جدول أعمال القرن ٢١ إلى أعمال ملموسة . ونحث بقوة على أن يكون مقر اللجنة في نيويورك . وينبغي أن تشترك البلدان النامية بشكل كبير في أعمالها . ونظرا لأن حكومتنا صغيرة ومواردها المالية محدودة فإن حضور أنشطة اللجنة سيكون أيسر علينا لو انعقدت في مقر الأمم المتحدة .

ولكون بلدنا بلدا جزريا في المحيط الهادئ ، فإننا نعلق أهمية خاصة على الفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١ الذي يتناول حماية المحيطات ، وهو موضوع كان الكثيرون يؤثرون تنحيته جانبا لأن المحيطات شائعة في نظرهم ومعرفتنا بها محدودة إلى درجة يحسن بنا معها أن نركز جهودها على اتقان علوم الأرض . إلا أنه يبدو أن الإنسانية أخذت تدرك ببطء أن الأنشطة البشرية على ظهر كوكبنا يمكن أن تؤثر تأثيرا كبيرا على محيطاتنا وتتمخض عن نتائج مدمرة تتمثل بامداداتنا الغذائية بل وبالطقس الذي نعيش فيه . وعلى ذلك فإننا نؤيد بقوة الدعوة الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ إلى عقد مؤتمرات لتبادل الخبرات حول إدارة المناطق الساحلية والتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة ، ونأمل في أن تعقد هذه المؤتمرات في المواعيد المحددة لها .

كما يتناول الفصل ١٧ على نحو بقاء الحاجة إلى التعاون الحكومي الدولي لمراقبة الممارسات الضارة والعشوائية في استغلال الموارد البحرية . وإذ نرحب بالحظر الكامل الوشيك لشباك الصيد المعمومة التي سميت بحق "متأثر الموت" ، فإنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به فيما يتصل بأعالي البحار ، وبالارصدة المنتشرة والأنواع الرحالة من الأسماك ، بغية عكس مسار الاتجاهات التي لوحظت بالفعل صوب انقراض بعض أنواع الأسماك التي كان يظن أنها غير قابلة للاستنفاد . ونؤيد الدعوة إلى عقد مؤتمر بشأن هذه الموضوعات .

ويسلم الفصل ١٨ من جدول أعمال القرن ٢١ بالحاجة الملحة إلى تحسين التنبؤ المناخي في سياق موارد المياه العذبة اللازمة لبقاء الإنسان . لقد تعرضت ولايات ميكرونيزيا الموحدة مع العديد من الدول الجزرية الأخرى في وسط المحيطات الكبرى لمعاناة متكررة في السنوات الأخيرة من حالات الجفاف التي تسببت فيها ألياً مناخية غير مفهومة فهما كافيا حتى الآن . وبالإضافة إلى ذلك ، تعاني الدول الجزرية الصغيرة في المحيط الهادئ من الأضرار الكبيرة الناجمة عن العواصف المدارية التي تزداد توتراً ونطاقاً وحدة ، والتي ليست لدينا مقدرة تذكر على التنبؤ بها . وقد أكدت هذه الحقيقة بلدان محفل جنوب المحيط الهادئ في دورة الجمعية العامة السادسة والأربعين ، وقد استجابت الجمعية للحالة باتخاذها القرار ٢٣٤/٤٦ الذي يدعو إلى اتخاذ تدابير إنعاشية تشمل تحسين القدرات على التنبؤ . ونود أن نكرر امتناننا للبلدان العديدة التي اشتركت في تقديم ذلك القرار وللجمعية العامة بكاملها لاعتمادها القرار .

إن قلقنا البالغ إزاء المحيطات ومواردها يجعلنا نركز بشدة على الأحكام الواردة في الفصول من ١٩ إلى ٢٢ من جدول أعمال القرن ٢١ ، التي تتناول إدارة الكيمياء السمية ، والنفايات الخطرة ، والنفايات الصلبة ، والمسائل المتعلقة بالصرف الصحي ، والنفايات المشعة . وفي الخطاب الذي ألقاه السيد أولتر رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة أمام مؤتمر ريو ، أعرب عن الأمل في التفلب على مواقف البلدان المتقدمة النمو التي ترى "أن منطقة جزر المحيط الهادئ منطقة شاسعة خالية من السكان" تتيج الغرض :

"للتخلص المناسب من النفايات السميّة أو المشعّة أو غيرها مسن
النفايات الضارة ، وللقيام بأية أنشطة خطرة أو مقيتة لا يمكن القيام بها
على أرض وطنها لأسباب تتعلق بالسلامة العامة" .

إننا ما زالت تراودنا توقعات كبيرة بأن يتغلب ما أسماه الرئيس أولتر "الاحساس
البازغ لدى العالم بأخلاقيات البيئة" على تلك المواقف البالية .

لقد ظهرت بالفعل بعض الدلالات الطيبة ، وفي مقدمتها القرار الذي اتخذته
فرنسا بوقف تجارب الاسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ . ونحن نشني على فرنسا
لاتخاذها هذه المبادرة ، نرجو أن يكون تاريخ التجارب النووية المقيت في منطقة
المحيط الهادئ قد بلغ منتهاه . إلا أن ذلك أمر لا يمكن التأكد منه بصورة واقعية
ما دامت الدول تواصل تصنيع وتخزين أسلحة التدمير الشامل والتهديد باستعمالها .
لذلك فإن جزرنا الصغيرة لها هي أيضا ملحة كبيرة في استمرار التقدم في عملية نزع
السلح النووي والكيميائي والبيولوجي ، ونحن نتطلع إلى دعم وتنفيذ ومد سريان
المعاهدات الشاملة الخاصة بهذه الموضوعات .

وترحب ولايات ميكرونيزيا الموحدة بشكل خاص باختتام المفاوضات بشأن اتفاقية
الاسلحة الكيميائية الذي تحقق مؤخرا ، ويسرها أن تكون من المقدمين الاصليين لمشروع
القرار الذي ستنظر فيه الجمعية العامة في الدورة السابعة والاربعين لإقرار تلك
الاتفاقية . وتود حكومة بلدي أن تعرب عن امتنانها وتهانيتها للدول الموقرة التي
تفاوضت بنجاح على هذه الاتفاقية التي طال انتظارها ، وتدعو الجمعية العامة إلى
اعتماد مشروع القرار هذا . وأود أن أنوه مع التقدير بالدور النشط الذي قامت به
استراليا ، وهي من المنطقة التي نختمى اليها ، في التفاوض على اتفاقية الاسلحة
الكيميائية ، ولإسهامها البارز في التحرك العالمي صوب تحديد الاسلحة ونزع السلح .

ومما يؤسف له أن التخلي عن الاسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية يؤدي
إلى زيادة حدة المشاكل الخطيرة المرتبطة بنقل النفايات والتخلص منها . ان هناك
مخزونات هائلة من الاسلحة الكيميائية لا بد من إزالتها ، إلا أنه بسبب أوجه عدم

اليقين التي تحيط بتكنولوجيا التخلص منها تمارس الضغوط على الشعوب الأضعف الموجودة في أماكن نائية كشعوب جزر المحيط الهادئ لكي تتحمل هي المخاطر المتمثلة بهذا التخلص . وهناك أيضا كميات مخيفة من البلوتونيوم الذي تملح درجته لاستخدامه في صنع الأسلحة ولا بد إما أن يتم تخزينها بشكل آمن أو أن تستخدم في مشاريع مشبوهة تنطوي على إرسال شحنات سرية وخطرة عبر مياه الأمم البحرية .

وحتى الآن ، أدت جهود الأمم العالم في معالجة هذه المشاكل للتوصل إلى خليط من الاتفاقيات نفذ بعضها ولم ينفذ البعض الآخر - ومعظمها محدودة الفعالية بسبب الاعتبارات الفنية واعتبارات المصالح الذاتية السياسية . وهناك صكوك لها أهميتها مثل اتفاقية لندن لمنع القاء النفايات وينبغي تعزيزها على أساس معجل . كما أن الترتيبات الحيوية مثل اتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة حركة النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود ينبغي أن تنفذ . ولا بد من جعل دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بالضمانات مواكبا لسير الأحداث الجارية .

ومع ذلك فإنه حتى لو تم القيام بكل هذه الأمور ، فإن الأخطار ستظل تفرض فرضا على شعوب العالم الأفقر والأضعف والتي تقطن مناطق نائية ، ما لم يتم على نطاق عالمي ، احترام المبدأ القائل بأن الدولة التي تخرج تلك المواد الخطرة من أراضيها تتحمل المسؤولية الكاملة عن تكلفة تخزينها وشحنها والتخلص منها بشكل آمن وإن على تلك الدولة أن تبلغ على نحو ملائم الدول الأخرى التي يحتمل أن تتضرر من ذلك ، وألا تستخدم مناطق المشاع العالمي في أي عمل يتضمن بذلك في وجه اعتراض تلك الدول .

إنني أدرك ما لهذا البيان من آثار من الناحية السياسية ومن ناحية القانون الدولي ، ولكن ما لم تدخل الروح المعرب عنها في هذا البيان في ضميرنا الدولي وتؤثر على سلوك الدول فإن ما أخشاه هو أن يحل محل خطر المحرقة في زمن الحرب ، الذي ينقضي الآن ، خطر آخر ، أقل تعرضا منه للكبح ولكنه لا يقل بشاعة من بعض النواحي .

إن الطرق المؤدية إلى تحقيق الكثير من الاهداف النبيلة التي تسعى الجمعية الى تحقيقها ، سواء كانت متعلقة بالاقتصاد أو البيئة أو التنمية أو حقوق الإنسان أو الامن الدولي ، طرق يخيم عليها شبح الفقر . فالفقر يؤدي إلى تدهور بيئي . وهو يجعل من حقوق الإنسان شيئاً لا معنى له لدى كثير من الناس في كوكبنا ، وهو يفري الآخرين بالاستغلال . كما يسهم الفقر في زعزعة استقرار المؤسسات الديمقراطية ويعرض العالم للخطر .

ومهما بلغ تفاني الجهود التي تبذلها الحكومات صوب تحقيق التنمية المستدامة وارساء السلم الدولي الدائم ، ومهما كانت كثافة تمويل هذه الجهود ، فإنني أخشى أن يصبح اتفاق كل هذه الموارد أمراً عديم الجدوى بسبب عنصر واحد يدفع الآن آلة الفقر . وأعني بذلك النمو السكاني الذي لا ضابط له . إن جميع الاعضاء على دراية بالاحصائيات ، سواء منها ما يتناول الماضي أو الحاضر أو ما هو متوقع في المستقبل . ومما يبعث على الانزعاج في تلك الاحصائيات خاصة ، أن أكبر معدل نمو سكاني يحدث في أفقر القطاعات السكانية . ومن الواضح أن هذه المشكلة تعد من أصعب المشاكل وأكثر حساسية عند علاجها في إطار متعدد الاطراف ، وأنا أحترم تنوع الآراء حول هذا الموضوع . ولهذا السبب فإنني أحترم طريقة تناوله في جدول أعمال القرن ٢١ ، مدركاً أن الكثيرين منا كانوا يفضلون صياغات مباشرة وأقوى . ومع ذلك ، فإنني أتعسم أن تساعد آليات جدول أعمال القرن ٢١ على حمل البلدان المتقدمة على زيادة تمويل الأنشطة المتعلقة بالسكان . ونحن نتطلع أيضاً إلى المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية الذي سيمقد في القاهرة عام ١٩٩٤ .

وفيما يتصل بحماية حقوق الإنسان ، فإن ولايات ميكرونيزيا الموحدة يسرها أن تنضم إلى الجهود المشالية التي تبذلها الولايات المتحدة الامريكية وغيرها من الامم التي ترى نفس الآراء لتنفيذ معايير حماية حقوق الإنسان المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان . وفي سعيها هذا ، تشارك ولايات ميكرونيزيا الموحدة في إدانة انتهاكات حقوق الإنسان من جانب أعضاء المجتمع الدولي . ففي هذه الانتهاكات إهانة لإحساسنا المشترك بمقتضيات الحياة الكريمة وللقيم التي نعلقها على الحياة الانسانية - وهي نفس القيم التي أنشئت الحكومات لحمايتها .

ولا يوجد متكلم في هذه المناقشة الا وأعرب عن تأييده للجهود التاريخية التي قامت بها الأمم المتحدة لإعادة تنظيم وإعادة توجيه المنظمة حتى تتمكن من مواكبة أدوارها الأخذ في الظهور في النهوض بقضية الجنس البشري . ولنا استثناء من هذه القاعدة ، ونرى أن الأمين العام قد وفر قيادة حكيمة على هذا الطريق الوعر .

وتتمثل مشكلة من أصعب المشاكل الراهنة التي تشكل تحديا لنا في تحديد أفضل السبل وأكثرها انصافا لتغطية النفقات المرتبطة بالدور الموسع للأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين . ونحن ندرك جميعا أن هذه النفقات قد ازدادت زيادة هائلة في السنوات الماضية ، وأن مسألة توزيعها الصحيح تعد في رأينا أكثر تعقيدا من الصيغ البسيطة التي كانت صالحة في أوقات سابقة . ومن الطبيعي أن المسألة تتمثل في نظرنا بمحدودية موارد البلدان الجزرية الصغيرة ، ولكنها تتمثل أيضا بإمكان التنبؤ المسبق بالمبلغ المطلوب . ونحن على استعداد للوفاء بجميع التزاماتنا بموجب الميثاق ، سواء كانت مالية أو غير ذلك ، ولكن الحاجة إلى وضع ميزانية دقيقة للاحتياجات الإنمائية وغيرها من الاحتياجات الأخرى ، لا تتيح لنا الا قدرا قليلا من المرونة لتلبية المطالب الكبيرة غير المتوقعة .

وإننا نتطلع في هذه الدورة للمشاركة في تقمي سهل ووسائل وضع أعدل النظم وأكثرها فعالية لتمويل دور هذه الهيئة في النظام العالمي الجديد . ونحن نتطلع أيضا بشقة إلى تعزيز هذا الدور ، إذ يبرز فجر عصر من التعاون الحقيقي المتمدد الأطراف ، يصبح فيه النظر إلى تكافل جميع شعوب العالم على أنه الواقع العملي الغالب في المستقبل .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥